الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السبعون

الجلسة العامة **٧٣**

الجمعة، ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد ماغتر ليكتوفت . . . . . (الدانمرك)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠

الاجتماع الرفيع المستوى بمناسبة الذكرى العشرين لانعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية

البند ٢٨ من جدول الأعمال

التنمية الاجتماعية

(أ) تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين

تقرير الأمين العام (A/70/173)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تبدأ الجمعية العامة الآن اجتماعها الرفيع المستوى بمناسبة الذكرى العشرين لانعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، وفقا للقرار ١٤٣/٦٩ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. أرحب ترحيبا حارا بجميع الأعضاء في هذا الاجتماع الرفيع المستوى الذي يُعقد للاحتفال بالتقدم المحرز منذ انعقاد مؤتمر القمة وحتى الآن، ولزيادة تعزيز دور التنمية الاجتماعية لما بعد عام ٢٠١٥.

أرحب بهذه المناقشة العامة الرفيعة المستوى للاحتفال بالذكرى العشرين لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. يسعدني أن أرى بين ظهرانينا الملهم والقوة الدافعة وراء مؤتمر القمة الاجتماعية في كوبنهاغن، خوان سومافيا. أصبحت قمة كوبنهاغن في ذلك الوقت من أكبر التجمعات التي تركز على السياسات العامة، وحضرها أكثر من ١٤ ٠٠٠ مشارك، بما في ذلك ممثلو ١٨٦ بلدا، منها ١١٧ بلدا كان ممثلا برؤساء دول أو حكومات.

اعتمدت الدول الأعضاء في مؤتمر القمة إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج العمل، وهو عقد اجتماعي عالمي وضع الناس في صميم التنمية. وبذلك، اتفقت الدول الأعضاء على النهوض بالتنمية الاجتماعية من خلال الالتزامات العشرة التي تتراوح بين القضاء على الفقر والحد من عدم المساواة لتعزيز التكامل الاجتماعي ارتكازا على تعزيز وحماية حقوق الإنسان. واتفقت أيضا على تعزيز السلم والأمن الدوليين، والتعجيل بالتنمية في أفريقيا وفي أقل البلدان نمواً، وتعبئة الموارد من أجل تحقيق التقدم الاجتماعي.

تضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

وطرحت الدول التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة باعتبارها عناصر مترابطة ومتعاضدة للتنمية المستدامة، في حين اقترحت أيضا نهجاً شاملا لممارسة التنمية باعترافها بالاستدامة بوصفها إطارا للتنمية الشاملة.

إن الأهداف الإنمائية للألفية، وتوافق آراء مونتيري التي تم الاتفاق عليها لاحقا بعد ست وثماني سنوات، على التوالي، أصبحت أدوات هامة من خلالها تحقيق أهداف مؤتمر القمة الاجتماعية العالمية للقضاء على الفقر بشكل خاص. ومع ذلك، فإن الأهداف لا تعكس تماما ترابط واتساع نطاق مؤتمر القمة الاجتماعية في عام ١٩٩٥. وعلى الرغم من التقدم الهائل المحرز في بعض المجالات في السنوات الـ ١٥ منذ اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية، من الواضح أن هناك حاجة إلى نهج أكثر شمولاً يشمل الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، ويركز على معالجة الأسباب الجذرية.

من حسن الطالع، أن هذا النهج الجديد في صميم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ الذي اعتمد مؤخرا (القرار ١/٧٠). من الأهمية بمكان أن يظل القضاء على الفقر محور الخطة، كما هو الحال منذ انعقاد مؤتمر القمة الاجتماعية في كوبنهاغن. لكن ما تعلمناه من مؤتمر القمة في عام ١٩٩٥ ليس فقط الإلهام والأفكار التي أدت بنا إلى أهداف التنمية المستدامة، ولكن أيضا هذه المرة يجب إلا نفقد الزخم. لذلك يجب على ممثلي الحكومات، والمجتمع العلمي، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني ومختلف أجزاء منظومة الأمم المتحدة الاتفاق والبدء بالعمل الجاد المتمثل في التنفيذ الموحد. يجب علينا أن نكرس أنفسنا لفترة ١٥ عاماً من العمل الهادف والتحويلي. خلال الدورة السبعين على وجه الخصوص، يجب علينا أن نظهر أن الانتقال إلى عالم منخفض الكربون والتكيف مع المناخ، وتحقيق عالم سلمي ومزدهر، بالاقتران مع نمو شامل مستدام اجتماعيا وبيئياً، ليس ممكناً فقط، ولكنه يحدث الفعل؛ إنه ليس مجرد احتمال، بل أمر حتمي. أننا مدينون بالكثير من هذا الفهم للذين حضروا إلى القمة الاجتماعية التي انعقدت قبل ٢٠ عاماً وكانوا يحملون في جعبتهم مبادرة. أمل أن نتمكن من نقاش يغطي كل تنمية طيبة تحققت خلال السنوات العشرين الماضية، ولكن يتعين علينا أيضا اتخاذ الخطوات المقبلة لتحقيق طموحات أنشأناها قبل ٢٠ عاماً.

قبل المضي قدما، أود أن أذكر الأعضاء بأن مدة البيانات التي يدلون بها بصفتهم الوطنية محددة بخمس دقائق. أما البيانات التي يدلون بها بالنيابة عن مجموعة ما، فينبغي إلا تتجاوز سبع دقائق.

السيد مامابولو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): أتشرف بالإدلاء بالبيان التالي باسم مجموعة السبعة والسبعين والصين.

بادئ ذي بدء، اسمحوا لي أن أعرب عن امتناننا الحار لرئيس الجمعية العامة على عقد هذه الجلسة لإحياء ذكرى القمة العالمية من أجل التنمية الاجتماعية.

قبل عشرين عاماً، اتفقنا بالإجماع على التغلب على المشاكل الاجتماعية العميقة، وبخاصة الفقر والبطالة والاستبعاد الاجتماعي، وهي مشاكل تؤثر على كل بلد، وقد تعين على النظام الدولي معالجة أسبابها الكامنة والهيكلية. في ذلك الوقت كانت مجموعة السبعة والسبعين والصين تفهم أهمية النهج الذي يجعل الناس في صميم التنمية، مع التركيز على القضاء على الفقر وتهيئة فرص للعمل، والاندماج الاجتماعي مما يمكن من توجيه اقتصادات نحو تلبية الاحتياجات البشرية على نحو أكثر فعالية.

بعد كوبنهاغن، التزمت الدول الأعضاء أيضا بالأهداف الإنمائية للألفية التي كانت تهدف بصورة رئيسية إلى تناول الاحتياجات الاجتماعية لسكان العالم. إن هذا العام لا يصادف فقط الذكرى السنوية العشرين لمؤتمر قمة التنمية

الاجتماعية، ولكن أيضا الموعد النهائي الذي حددناه لأنفسنا لتقليص الفقر في جميع أنحاء العالم. وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان أن نقيّم مدى بعدنا عن تحقيق الأهداف والغايات التي اتفقنا عليها.

من المؤسف أن الاستبعاد الاجتماعي لا يزال يشكل تحديا في أجزاء كثيرة من العالم، بحكم تزايد جوانب عدم المساواة، مما أضر بالنساء، والشباب، وكبار السن، والأشخاص ذوي الإعاقة، من بين فئات أخرى من الناس. من الحيوي أن تضاعف الحكومات الوطنية جهودها الرامية إلى وضع سياسات تعزز وتحمي حاجات الناس المهمشين.

وفي ذلك الصدد، تلتزم مجموعة الـ ٧٧ والصين التزاما تاما بتنفيذ وتعزيز إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن، لا سيما في الانتقال إلى خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠).

وإذ نركز بشكل أساسي على القضاء على الفقر في جميع أشكاله وأبعاده، تود مجموعة الـ ٧٧ والصين التشديد على أن اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ يتيح فرصة فريدة لإنهاء الفقر وتحويل العالم على نحو يمكّنه من تحسين تلبية احتياجات مئات الملايين من الأشخاص الذين يعيشون في ظروف الفقر والحرمان في جميع أنحاء العالم. ويتيح اعتماد الخطة أيضا فرصة لتمكين المرأة والشباب والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والمهاجرين واللاجئين والمشردين والأشخاص المتضررين من التراع والفئات الأكثر ضعفا، بغية تمكينهم من تحقيق كامل إمكاناتهم والإسهام في بناء مستقبل مستدام ومزدهر، وبالتالي، تمكينهم من الإسهام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولا يزال القضاء على الفقر في جميع أشكاله وأبعاده والمضي قدما في الأعمال غير المنجزة فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية يمثلان أولوية بالنسبة لمجموعتنا.

وتشعر مجموعة الـ ٧٧ والصين بقلق بالغ إزاء القيود المفروضة على كفاحنا ضد الفقر، بفعل تأثير الأزمة العالمية الراهنة، وخصوصا أزمة اللاجئين، ما أدى إلى المزيد من الحواجز التي تعوق الكثيرين عن بلوغ هدف الإدماج الاجتماعي والتنمية، علاوة على تفاقم حدة الفقر. ويجب علينا الوفاء بالتزاماتنا وفقا للقانون الدولي، باتخاذ المزيد من الإجراءات التقويمية الجماعية، وإزالة جميع العقبات التي تتنافى مع كرامة الإنسان وقيمته. ويشمل ذلك كفالة الإعمال الكامل لحقوق الشعوب في تقرير المصير، وخاصة الدول التي تخضع للهيمنة الاستعمارية والاحتلال الأجنبي، ما يؤثر سلبا على تنميتها الاقتصادية والاجتماعية.

آخذين بكل هذه التحديات في الاعتبار، تؤكد مجموعة الـ ٧٧ والصين الدور الحاسم للتعاون الدولي، بما في ذلك التعاون بين بلدان الجنوب وفيما بين الشمال والجنوب والتعاون الثلاثي، في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، وتعزيز أهداف التنمية الاجتماعية. وفي ذلك الصدد، تشدد المجموعة على أن للمجتمع الدولي وشركاء التنمية دورا هاما يضطلعان به في التعاون مع البلدان النامية ودعمها في تنفيذ برامج التنمية الاجتماعية، مع الإقرار في جميع الأوقات بالمبدأ الهام للغاية المتعلق بضرورة احترام السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدول.

وتلاحظ المجموعة أن المجتمع الدولي قد عمل على تنفيذ مجموعة من الأنشطة والالتزامات في دعم أهدافه منذ إعلان السنة الدولية للأسرة في عام ١٩٩٤. وأتاح الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة في عام ٢٠١٤ فرصة مواتية لتعزيز سياسات وبرامج وطنية ذات منحى أسرى، ولتبادل الممارسات الجيدة في مجالات عديدة مثل القضاء على الفقر الأسري والاستبعاد الاجتماعي والعنف المترلي، ومراعاة التوازن بين العمل والأسرة والتضامن بين الأجيال.

وإذ تستمر شيخوخة السكان، بما لها من آثار إيجابية وتحديات، فإنه يجب علينا التأهب للاستجابة بطريقة أفضل لهذا الواقع الجديد، بما في ذلك، في سياق الجهود الرامية إلى

القضاء على الفقر. ونحيط علما بأهمية تعزيز تنفيذ الترتيبات الحالية على الصعيدين الوطني والدولي لأجل حماية الحقوق الإنسانية للمسنين. ونشجع الدول الأعضاء أيضا على مواصلة مناقشاتها لاستكشاف جميع التدابير البديلة الرامية إلى تحسين حماية الحقوق الإنسانية للمسنين. ونرحب في ذلك الصدد، بالتطورات الإقليمية المتعلقة بتعزيز الإطار القانوني لحماية وتعزيز حقوق المسنين، وخاصة مشروع البروتوكول الأخير الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب المعني بحقوق كبار السن في أفريقيا، فضلا عن اتفاقية البلدان الأمريكية بشأن حماية حقوق الإنسان لكبار السن.

ولم تقدم المجموعة هذا العام مشاريع القرارات التي تتناول تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين، بغرض النظر فيها. ومع ذلك، فإننا ندرك بصفتنا مجموعة، أن هذه المسائل لا تزال حيوية وهامة للغاية في العالم النامي.

ختاما، ما تزال مجموعتنا على التزام ثابت بالتنفيذ الكامل لبرنامج عمل كوبنهاغن، وتشجع الدول الأخرى على القيام بذلك لضمان القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده عن طريق توفير فرص العمل والحد من أوجه عدم المساواة.

السيد بنجامين (جنوب السودان) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم مجموعة الدول الأفريقية. وتؤيد المجموعة البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لجنوب أفريقيا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

وتعرب المجموعة عن شكرها لرئيس الجمعية العامة على عقد هذا الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة احتفالا بالذكرى السنوية العشرين لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

وتود المجموعة أن تغتنم هذه الفرصة لتعرب عن بالغ ارتياحها إلى الاختتام الناجح لمؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. فقد كان ذلك دليلا واضحا على التزام المجتمع الدولي باتخاذ الخطوات التحوّلية اللازمة للمضي بالعالم في مسار يتسم بالمرونة والاستدامة بهدف تحقيق المستقبل الذي نصبو إليه. وترحب المجموعة أيضا بتأييد الجمعية العامة خطة عمل أديس أبابا التي تشكّل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠). ونحن مقتنعون بأن التنفيذ الكامل لخطة عمل أديس أبابا يكتسي أهمية حاسمة لتحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة.

وقد تم التسليم في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية بأهمية الإدماج الاجتماعي لبناء مجتمع لا يُسمَح فيه بتخلُّف أحد عن الركب. وفي السياق نفسه، فإن الاندماج الاجتماعي أمر بالغ الأهمية للقضاء على الفقر وتحقيق العمالة الكاملة وتوفير العمل اللائق للجميع. ومن الأهمية بمكان أيضا زيادة التقدم الاجتماعي لجميع الأشخاص بغض النظر عن خلفياتهم.

وتؤكد المجموعة الأفريقية مجددا الأهمية المحورية لمؤسسة الأسرة التي لا غنى عنها في أفريقيا لما تضطلع به من دور حاسم في التنمية السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية في القارة. وتشيد المجموعة الأفريقية بالاحتفال بالذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة – في مقر الأمم المتحدة في عام ٢٠١٤ – بوصفه سبيلا إلى بذل جهود ملموسة لتحسين رفاه الأسرة، لا سيما عبر السياسات الرامية إلى معالجة الفقر الأسري، وكفالة التوازن بين العمل والأسرة ودعم علاقات التضامن بين الأجيال. ويدعو البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب المعني بحقوق كبار السن في أفريقيا، الدول الأطراف إلى تحديد نظم الدعم التقليدية وتشجيعها وتعزيزها، بما في ذلك توفير الرعاية الطبية المترلية وزيادة قدرة الأسر والمجتمعات المحلية على رعاية المسنين من أفراد الأسرة، وتعزيز الحوار والتضامن بين الأجيال داخل الأسر والمجتمعات المحلية. وعلى الرغم من

ذلك، ما تزال أفريقيا تواجه تحديات عديدة فيما يتعلق بحماية الأسرة الأفريقية ودعمها بسبب انتشار الفقر وانعدام التوازن بين العمل والأسرة وضعف التضامن بين الأجيال، على الرغم من أنه كان سمة رئيسية للأسرة في أفريقيا على مر الأجيال .

وفيما يتعلق بتنمية الشباب وتمكينهم، فإننا نسلِّم بأن الخصائص الديموغرافية للقارة تجعل من تلك المهمة تحديا رئيسيا، نظرا لأن ما يزيد على نسبة ٤٠ في المائة من السكان في أفريقيا دون سن الخامسة عشرة. وفي حين تشهد أفريقيا نموا اقتصاديا إيجابيا، ما يزال إحراز التقدم بطيئا في مجال خلق العمالة المنتجة وتوفير العمل اللائق، في حين يواجه الشباب مشكلتي البطالة ونقص العمالة معا. ولمعالجة هذه المسائل، وضعت العديد من البلدان الأفريقية سياسات عامة وخطط عمل معنية بتوظيف الشباب .

وتشيد المجموعة بالإسهامات الإيجابية للمهاجرين في تحقيق النمو الشامل والتنمية المستدامة. وتشدد المجموعة على أن الهجرة الدولية – التي تشمل الشباب الباحثين عن حياة أفضل – تقتضي تعاون أفريقيا مع المجتمع الدولي لضمان الهجرة الآمنة المنظمة والنظامية، مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والمعاملة الإنسانية للمهاجرين، بغض النظر عن وضعهم، فضلا عن اللاجئين والأشخاص المشردين. وعليه، فإن هناك حاجة إلى الاستثمار في الشباب والتأكد من تعبئة وإعداد ذلك العدد الهائل من السكان الشباب للمساعدة في دفع عجلة التكامل وتحقيق السلام والتنمية في أفريقيا على أساس من تحقيق النمو الشامل والتنمية المستدامة. وفي ذلك الصدد، ستواصل المجموعة الأفريقية دعم المبعوث الخاص للأمين العام المعني بالشباب وتؤكد مرة أخرى استعدادها للعمل معه بهدف زيادة الانتباه إلى المسائل المتعلقة بالشباب.

وتبيِّن التقييمات السابقة للتقدم الذي أحرزته الدول الأفريقية لتنفيذ خطة عمل الاتحاد الأفريقي المعنية بعقد الأشخاص ذوي الإعاقة (٢٠١٠-٢٠١٩) أن شريحة ضئيلة من ملايين الأشخاص ذوي الإعاقة في القارة يحصلون على الرعاية وإعادة التأهيل وخدمات التعليم. ويتوفى الكثير من الأشخاص ذوي الإعاقات الشديدة، خاصة في المناطق الريفية، بسبب انعدام خدمات الدعم والموارد. ولن يتسنى التمكين الاقتصادي والمشاركة الكاملة للأشخاص ذوي الإعاقة إلا عن طريق العمالة وتوفير أسباب المعيشة، فضلا عن الوصول، على أساس المساواة مع الآخرين، إلى خدمات التعليم والرعاية الصحية وتوفير السكن والهياكل الأساسية العامة. وندعو الدول الأعضاء والمجتمع الدولي إلى العمل معا على التنمية الشاملة لمسائل الإعاقة وتكثيف الجهود الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في سياق تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وتؤيد المجموعة الأفريقية موقف الأمين العام، على النحو المبيّن في آخر تقرير له (A/68/95) بشأن المسألة المتعلقة بإدراج حقوق ورفاه ووجهات نظر الأشخاص ذوي الإعاقة في أطر التنمية العالمية.

وفيما يتعلق بالمسنين، فإن إطار سياسة وخطة عمل الاتحاد الأفريقي بشأن الشيخوخة في أفريقيا، المعتمد في عام ٢٠٠٢، يلزم جميع الدول الأعضاء في الاتحاد بوضع سياسات تعنى بالشيخوخة. ويسلّم الاتحاد الأفريقي بالحاجة إلى الدعوة بهدف تحسين تكييف ووضع تلك السياسة على الصعيد الوطني، علاوة على تشجيع المشاورات مع المسنين في تلك العمليات. وفضلا عن ذلك، ينشئ البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب المعني بحقوق كبار السن في أفريقيا التزامات وواجبات الدول الأطراف في مجال تعزيز حقوق كبار السن وحمايتها.

ولا زال الكثير من كبار السن في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء يعجزون عن تلبية نفقاتهم الأساسية ويكابدون من جراء ارتفاع تكاليف السكن والرعاية الصحية ونقص التغذية. وتود المجموعة أن تؤكد عزمها على المشاركة النشطة المستمرة في جميع العمليات المتعددة الأطراف المتعلقة بتعزيز وحماية حقوق كبار السن.

ولم تحدث التنمية بعد أثرا كبيرا على حياة أغلبية السكان في الكثير من البلدان الأفريقية، وخاصة الفئات المهمشة والضعيفة. وما تزال الكثير من البلدان في أفريقيا تواجه صعوبات في تحقيق التنمية الاجتماعية. وبالرغم من تحسن النمو الاقتصادي في المنطقة منذ عام ٢٠١٢، إلا أنه لم يساعد على تهيئة فرص عمل لائقة ومنتجة بوتيرة مكافئة للنمو السكاني. وما تزال مستويات الفقر ومعدلات البطالة الهيكلية مرتفعة. وقد تفاقمت أوجه عدم المساواة والضعف والاستبعاد في المنطقة من جراء تداعيات الأزمات المالية الاقتصادية العالمية، وعدم استقرار أسعار الأغذية والطاقة، واستمرار عبء وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وظهور فيروس إيبولا، وعدم الاستقرار الجغرافي السياسي في بعض البلدان، علاوة على الكوارث البيئية والمسائل المتعلقة بالحوكمة.

وختاما، تؤكد المجموعة أن التصدي لانعدام المساواة يتطلب توسيع نطاق الشراكة العالمية من أجل التنمية، وأنه يجب أن تدعم خطة التجارة الدولية التدابير الرامية إلى تحقيق المساواة في فرص المشاركة في الأسواق العالمية. وهناك حاجة إلى تعبئة المساعدة المالية والتكنولوجية بغية تعزيز القدرات العلمية والتكنولوجية والابتكارية للبلدان النامية وتمكينها من الانتقال إلى أنماط استهلاك وإنتاج أكثر استدامة. ونشدد أيضا على ضرورة تحسين تنسيق السياسات فيما بين البلدان في مجالي الهجرة والاستثمار الأجنبي المباشر. وترى المجموعة الأفريقية أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تجدد التزاماتها بتعزيز التنمية الاجتماعية عبر تكثيف جهودها الرامية إلى تنفيذ إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن، تمشيا مع تنفيذ خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥.

السيد تيتوانا ماتانغو (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أتكلم باسم الدول الأعضاء في جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وترحب الجماعة بقرار الجمعية العامة تكريس هذا الاجتماع العام الرفيع المستوى للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وللاحتفال بالتقدم المحرز حتى الآن، فضلا عن زيادة تعزيز دور التنمية الاجتماعية فيما بعد عام ٢٠١٥.

ونشدد على أهمية مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المعقود في كوبنهاغن في الفترة من ٦ إلى ١٢ آذار/مارس ١٩٩٥، ونرحب بالاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لمؤتمر القمة العالمي الذي عقد أثناء الدورة الثالثة والخمسين للجنة التنمية الاجتماعية، وفي المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وبعد مضي عقدين من الزمان، لا يزال إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن نقطة مرجعية لا تتجزأ في ميدان التنمية الاجتماعية على صعيد المجتمع الدولي بأسره، فضلا عن الصعيد القطري. وتكرر الدول الأعضاء في الجماعة تأكيد التزامها القوي بتحقيق الإدماج الاجتماعي والتكامل باعتباره أحد الأبعاد المترابطة الثلاثة الأساسية للتنمية الاجتماعية، بالإضافة إلى القضاء على الجوع والفقر، فضلا عن كفالة الحق في العمالة الكاملة وتوفير العمل اللائق والمنتج للجميع. ونؤكد مجددا أن الجوع والفقر في جميع أبعادهما يُعدّان بين أسوأ أشكال انتهاكات حقوق الإنسان. وعليه، فإن مهمة القضاء عليهما يمثل تحديا أخلاقيا وسياسيا واجتماعيا واقتصاديا بالنسبة لنا جميعا.

ونحن واثقون من أن الإدماج الاجتماعي الكامل وتحقيق التكامل يتطلبان التزاما متجددا من جانب الحكومات والمجتمعات، بوصفه شرطا أساسيا لتحقيق الهدف الشامل في بناء مجتمعات ديمقراطية عادلة متعددة الإثنيات والثقافات على أساس الاعتراف العالمي بجميع حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية والمشاركة المدنية والسياسية الفعالة على الصعيدين الوطني والدولي، في بيئة من الحرية والشمول والتسامح واحترام التنوع.

وتتفق وفود البلدان الأعضاء في الجماعة على ضرورة اتخاذ تدابير إضافية وعلى نطاق واسع لتعزيز استراتيجيات التنمية الشاملة الرامية إلى تحقيق توزيع أكثر إنصافا لفوائد النمو الاقتصادي وتحسين الوصول إلى الخدمات الشاملة. وفي ذلك الصدد، ينبغي أن يشمل الإدماج والتكامل الاجتماعيين للأشخاص المهمشين وأولئك الذين ما زالوا يعيشون في حالة من الفقر تلبية احتياجاتاهم الإنسانية الأساسية، مثل التغذية والحصول على الرعاية الصحية الشاملة للجميع، والحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي والإسكان وخدمات التعليم الجيد والشامل، فضلا عن العمالة الكاملة وتوفير العمل اللائق والمساواة بين الجنسين، عن طريق استراتيجيات إنمائية متكاملة ترمي إلى تحسين نوعية الحياة. ونرى أنه يجب أن يأخذ توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية في تلك المجالات في الاعتبار مبادئ الإنصاف وجودة وإمكانية الوصول إلى الخدمات، وينبغي النظر إليه باعتباره طريقة لمكافحة الفقر والاستبعاد وتعزيز الإدماج الاجتماعي.

وسنبذل قصارى جهدنا في اتخاذ خطوات ملموسة لتلبية الاحتياجات الإنسانية الأكثر إلحاحا، من قبيل القضاء على الفقر وعدم المساواة والتصدي للتدهور البيئي، بما في ذلك، الآثار المترتبة عن تغير المناخ والتعرض للكوارث ونقص التنوع البيولوجي التي تهدد بلداننا.

وعلى الرغم من أنه لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به، فإن لبلدان الجماعة خبرات مكتسبة لم يسبق لها مثيل في تنفيذ برامج تهدف على وجه التحديد إلى تعزيز الإدماج الاجتماعي وتمكين وتعزيز مشاركة الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة. وقد أسفرت هذه البرامج عن نتائج إيجابية للغاية.

وقد أظهرنا مع برامجنا التي كثيراً ما تنفذ من خلال بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بأنه حتى مع محدودية الموارد لدينا بوسعنا تحقيق الكثير إن توفرت لدينا الإرادة السياسية.

فجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ما انفكت تعمل على تعزيز حقوق وكرامة النساء والفتيات، والشعوب الأصلية، والسكان المنحدرين من أصل أفريقي، والشباب، والمسنين، والمهاجرين، والأشخاص ذوي الإعاقة وجميع تلك الفئات الضعيفة أو المهمشة التي غالباً ما يتم استبعادها عندما يتعلق الأمر بالاستفادة من مكاسب التنمية الوطنية والدولية، حيث ما زالت تلك الفئات تخضع للتمييز والإقصاء الاجتماعي.

وفي ذلك الصدد، نؤكد مجددا التزامنا بتعزيز النمو الشامل في دولنا والتقدم الاجتماعي والإدماج والتنمية المستدامة من خلال تصميم وتنفيذ خطط وطنية وسياسات وبرامج ذات أهداف قابلة للقياس ومحكومة بجداول زمنية تهدف إلى ضمان تمتع شعوبنا على نحو شامل بحقوق الإنسان، المدنية والسياسية، والاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، وممارسة تلك الحقوق، بينما نعطي الأولوية للذين يعيشون في فقر مدقع، والشعوب الأصلية، والسكان المنحدرين من أصل أفريقي، والنساء، والأطفال، والأشخاص من ذوي الإعاقة، والمسنين والمهاجرين، وجميع الفئات الضعيفة أو المهمشة.

يمثل الشباب نسبة كبيرة من السكان لدينا، لذلك من الأهمية الحاسمة أن يحصلوا على فرص كافية في التعليم والتدريب لضمان إدماجهم الكامل في مجتمعاتنا، وأن يجدوا العمل الكريم الذي يتناسب مع قدراتهم. تعتقد جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أن من الحيوي العمل على تعزيز مشاركة شبابنا في برامج التعليم على كل المستويات، لأن بلادنا لن تكون قادرة على بناء مجتمعات أكثر شمولاً ومزدهرة إلا من خلال التعليم.

تعمل أيضا البلدان الأعضاء في الجماعة بهمة على تشجيع الإدماج والإشراك الكاملين للأشخاص من ذوي الإعاقة في المجالات الاجتماعية والسياسية، والاقتصادية والثقافية. ونقر

بأن اتفاقية حقوق الأشخاص من ذوي الإعاقة أداة أساسية لحقوق الإنسان والتنمية.

إن البلدان الأعضاء في الجماعة تشجع بحماس على شمول كبار السن من خلال الاستراتيجيات الاجتماعية الموسعة. ونعتقد أنه يجب على المجتمع الدولي أن يولي المزيد من الاهتمام لمسألة السكان المسنين، بما في ذلك تعزيز وحماية حقوق الإنسان للمسنين، وعلينا أن نعزز أيضا تنفيذ خطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة على جميع المستويات. وفي ذلك الصدد، نود أن نبرز اتفاقية البلدان الأمريكية لحماية حقوق الإنسان لكبار السن المعتمدة في حزيران/يونيه. من الجدير بالذكر أن هذه الاتفاقية الإقليمية هي أول صك دولي ملزم قانونا وأداة صُممت لكي تعزز وتحمي بفعالية حقوق الإنسان للمسنين.

إن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تلزمنا بالعمل من أجل تحقيق الفرص والتقدم للجميع من خلال أهداف واضحة ومحددة تحترم سائر الحقائق الوطنية والقدرات ومستويات التنمية. ولا بد من أن يكون تنفيذنا ومتابعتنا لها تعبيراً واضحا عن التزامنا بتحقيق التنمية المستدامة والشاملة لبلداننا. وإن التزام المجتمع الدولي بأسره بالتصدي للتحديات التي نواجهها مهم بنفس القدر للتعبير عن الطابع العالمي للخطة، وتلبية الاحتياجات الفردية للجميع لضمان أن يشمل ذلك الجميع ولا يغفل أحدا.

أدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية. يؤيد وفدي البيان الذي أدلى به ممثل جنوب أفريقيا بالنيابة عن مجموعة السبعة والسبعين والصين، ونؤيد البيان الذي أدليت به بالنيابة عن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

قبل عشرين عاماً وفي مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن، سلّمنا، من بين أمور أخرى، بأن القضاء على الفقر عنصر أساسي في التنمية. وفي هذا العام بالذات الذي يصادف الذكرى السنوية العشرين لمؤتمر القمة، نود أن نشدد على أهمية إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج العمل. وبينما نحتفل بالتقدم الذي تم إحرازه في الحد من الفقر، وتعزيز العمالة الكاملة والمنتجة وتقوية التكامل الاجتماعي، نعتقد أيضا أن تنفيذ تلك الالتزامات كان متفاوتاً، وهذا السبب في عدم إحرازنا المزيد من التقدم في القضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الأخرى للتنمية الاجتماعية.

إن هزيمة الفقر حتمية أخلاقية للجنس البشري. وترى إكوادور أنه يجب علينا في نضالنا من أجل الحد من الفقر، أن نتوصل إلى عمليات قادرة على التغلب على جوانب عدم المساواة القائمة. وعلينا أن نتجاوز التركيز على الأهداف المتعلقة بسُبل عيش الإنسان، والتي يمكن قياسها من خلال معايير استهلاك السوق، والانتقال إلى أهداف أكثر إنصافاً تأخذ في الاعتبار التمتع الكامل والجماعي لشعوبنا بحياة كريمة. تتمثل أفضل الاستراتيجيات للحد من الفقر في تضييق الفجوات الاجتماعية والتغلب على الفجوات الاقتصادية والإقليمية، والبيئية والثقافية. لهذا السبب نحن ملتزمون بخطة تنمية تضع البشر فوق رأس المال. إن بلدي يشعر بالقلق إزاء حقيقة أن المصالح الاجتماعية في جميع أنحاء العالم، ما تزال تخضع لمصالح رأس المال الكبير. وهذا ما نجده عندما نقيم الأهداف الإنمائية للألفية، وحتى في الإخفاق في الوفاء بالتزامات مؤتمر قمة كوبنهاغن للتنمية الاجتماعية. إن الوصفات التقليدية للمؤسسات المالية والمذاهب الليبرالية الجديدة التي تعتبر الاستثمار الاجتماعي من قبيل النفقات لا تزال سائدة.

ما فتئنا نعمل لعدد من السنوات في إكوادور على مفهوم بديل متعدد الأبعاد للنظرة التقليدية للتنمية، ويعرف هذا المفهوم باسم سوماك كوسي، أي ”العيش الكريم“ أو حياة يعيشها الإنسان في كرامة. إنها حياة نتعايش فيها مع غيرنا من البشر، بينما نلبي أيضا احتياجاتنا الأساسية. لقد جعلت إكوادور استثمار الموارد في التنمية الاجتماعية أولوية لديها. وبناء على ذلك، أحرزنا استثمارات تاريخية وغير مسبوقة في مجالات الرعاية الصحية والتعليم وفي مرحلة الطفولة المبكرة،

من بين أمور أخرى، مع إعطاء الأولوية للعمل الجماعي، واستعادة القيمة المتمثلة في خدمة الصالح العام.

في عام ٢٠١٣، من أجل دعم الجهود الإقليمية والعالمية لتعزيز الاندماج في المجتمع وتوفير فرص العمل للأشخاص ذوي الإعاقة، اقترحنا تعيين مبعوث خاص معني بالإعاقة وتيسير الوصول. وتؤيد إكوادور قرار الأمين العام بالموافقة على هذا الاقتراح. سنواصل في منظومة الأمم المتحدة دعم المبادرات الرامية إلى تعزيز الجهود المبذولة في هذا المجال. فلا يمكن أن تتحقق التنمية الاجتماعية في مجتمع يستبعد أو يتجاهل حقوق الأشخاص المعاقين.

وأخيراً، يسرنا أن نرى من بين أمثلة أخرى على التقدم، أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تتناول كل جانب من جوانب القضاء على الفقر، وأن خطة التنمية المستدامة تركز على الأهداف المتصلة بالمساواة في كل مجال من المجالات الاجتماعية، والاقتصادية، والجنسانية، والعرقية، والعمرية، والإقليمية. ونأمل أن يمكننا هذا من تحسين توزيع الدخل والثروة داخل المجتمعات وفيما بينها. نعتقد أن من المهم، في إطار خارطة الطريق الجديدة المترسخة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، أن نواصل تعزيز التنمية الاجتماعية وأن نكثف جهودنا لتنفيذ إعلان كوبنهاغن وبرنامج العمل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد وايتلي (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. تؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام تركيا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، والجبل الأسود، وصربيا وألبانيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب المحتمل ترشحه، البوسنة والهرسك؛ فضلا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا، وأرمينيا وجورجيا

”نحن مقتنعون عميق الاقتناع أيضا بأن التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة عناصر مترابطة تعزز بعضها البعض في التنمية المستدامة التي تعتبر إطار الجهود التي نبذلها لتحقيق نوعية أرقى لحياة جميع شعوبنا.... لذلك فإننا نقر بأن للتنمية الاجتماعية أهمية فائقة لتلبية احتياجات جميع شعوب العالم وتحقيق أمانيها، ولنهوض الحكومات وجميع قطاعات المجتمع المجني بمسؤولياتها“. (A/CONF.166/9، المرفق الأول، الفقرة ٦ و ٧)

تلك مقتطفات من إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن تبين أن الإعلان لا يزال حتى يومنا هذا يشكل إحدى خطط العمل الأكثر شمولاً لدينا لتحقيق التنمية الاجتماعية. كما وصف ذلك الأمين العام في أحد تقاريره الأخيرة، يكمن الطابع الفريد لمؤتمر القمة أيضا في الإرادة السياسية التي أبدتها الحكومات للتصدي بصورة شاملة للتحديات الاجتماعية، وذلك تسليما منها بأنه لا يمكن السعي إلى تحقيق التنمية الاجتماعية كمبادرة قطاعية أو مجزأة، بل أن الأمر يستلزم توجيه القِيَم والأهداف والأولويات نحو تحقيق الرفاه للجميع. ونعرب عن امتناننا لمبادرة حكومة شيلي على رؤيتها للقمة التي وافقت عليها الجمعية العامة، وعلى انعقادها في كوبنهاغن في عام ١٩٩٥ برعاية حكومة الدانمرك.

إن الذكرى العشرين للقمة تأتي في وقت عصيب. فعلى الرغم من التقدم المُحرز، لا يزال العالم والشعوب تواجه تحديات هائلة. في ضوء الفجوات المتبقية، بما في ذلك الفقر، وتوفير فرص العمل، وتطوير المهارات، والعمل الكريم، وتوفير الحماية الاجتماعية، وكفالة حقوق العمّال، فإنه ما من شك حول استمرار أهمية وصلاحية قمة كوبنهاغن والوثيقة الختامية لها.

أما الآن، وبعد عشرين عاما على انعقاد مؤتمر القمة العالمية للتنمية الاجتماعية، فيقف العالم عند نقطة تحول. إن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) التي

اعتُمدت منذ بضعة شهور فقط، تُشكل معيارا عالميا جديدا لاستئصال شأفة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، والاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء ملتزمة التزاما كاملا بالتنفيذ الفعّال في السنوات المقبلة. إن خطة التنمية لعام ٢٠٣٠ تضع العمل الكريم والحماية الاجتماعية من بين أولوياتها الرئيسية، ونرى أن الاستثمار في نُظُم الحماية الاجتماعية ينطوي على أهمية استراتيجية لتنشيط وتمكين من بوسعهم المشاركة في سوق العمل على نحو فعّال وحماية المستبعدين من سوق العمل، وإعداد الأفراد للمخاطر المحتملة.

إن المعاهدة التي أنشأت الاتحاد الأوروبي تنوه بتصميم الدول الأعضاء على ”تعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي لشعوبها، مع الأخذ في الحسبان مبدأ التنمية المستدامة“. وبينما أحرزنا تقدما كبيرا، ينبغي عدم التقليل من التحديات التي تواجهنا في مواصلة عملنا وفي تنفيذ خطة التنمية لعام ٢٠٣٠ وهي متجسدة في التحديات التي نواجهها في مناطق أخرى عديدة من العالم.

عندما ننظر إلى الحالة داخل أوروبا، نُقر بأنه ولئن كانت الحالة الاقتصادية في جميع أرجاء أوروبا قد تحسنت، لا تزال هناك تحديات كبيرة، لا سيما في مجالي العمالة والسياسة الاجتماعية. إن المخاطر والتحديات شديدة بشكل خاص فيما يتعلق بالشباب والبطالة الطويلة الأجل، والفقر، وعدم المساواة، والتماسك الاجتماعي والاستبعاد الاجتماعي. ويطمح الاتحاد الأوروبي إلى ضمان أن يسير التقدم الاقتصادي جنبا إلى جنب مع تحسين حياة الشعوب. إن دورة الاتحاد الأوروبي السنوية المتعلقة بتنسيق السياسات الاقتصادية المعروفة باسم الدورة الزمنية الأوروبية وأدوات الرصد لديها يُمكن أن تُلهم تنفيذ الخطة الإنمائية الجديدة لعام ٢٠٣٠. وبالإضافة إلى ذلك، فإن استعراض نصف المدة لاستراتيجيتنا المتكاملة فيما يتعلق بالنمو والوظائف، أي استراتيجية أوروبا لعام ٢٠٢٠، ستأخذ في الحسبان أيضا خطة التنمية لعام ٢٠٣٠. وسيبذل الاتحاد الأوروبي قُصارى جهده لتنفيذ الخطة الجديدة تنفيذا فعالا. ونتطلع قدما إلى العمل مع البلدان والمنظمات الشريكة في جميع أرجاء العالم من أجل إقامة مجتمع أكثر إنصافا وأفضل.

في الختام، إذا تأملنا في إعلان كوبنهاغن وأخذنا في الحسبان التحديات الراهنة، لوجدنا أن من المهم تذكير أنفسنا بأن ”التنمية الاجتماعية أساسية لتلبية احتياجات وطموحات الشعوب في جميع أنحاء العالم“(A/CONF.166/9، المرفق الأول، الفقرة ٧) ولكن أيضا ”أن لا سبيل إلى بلوغ التنمية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية، دون أن يسود السلم والأمن ويشيع احترام جميع حقوق الإنسان وحرياته الأساسية“ (المرجع نفسه، الفقرة ٥)

السيد محمود (مصر) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن مجموعة أصدقاء الأسرة في نيويورك.

إن هذه الجلسة العامة الرفيعة المستوى حدث جاء في أوانه ونحن نحتفل بالذكرى العشرين لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية واعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠). وفي مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي انعقد قبل عشرين عاما في كوبنهاغن، توصلت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى اتفاق يضع البشر في صميم التنمية. إن إعلان كوبنهاغن وبرنامج العمل يبرزان دور الأسرة بوصفها إحدى الخصائص الرئيسية لبيئة مُمَكنة ترتكز على نهج للتنمية المستدامة يجعل الناس محوره. وتُسلم الوثيقتان أيضا بأن الأسرة بوصفها الوحدة الأساسية في المجتمع فإنها تؤدي دورا في التنمية الاجتماعية، وهكذا ينبغي تعزيزها.

إن العلاقات والمؤسسات الاجتماعية تدعم أي جهد لإقامة مجتمعات أكثر إنصافا وأكثر استدامة. نعتقد أن الأسرة إحدى المؤسسات المجتمعية الأساسية التي تؤدي دورا هاما في تحقيق هذه الأهداف الاجتماعية، من قبيل تقليص حدة

الفقر وعدم المساواة وتحسين رفاه المجتمع. وتعتقد المجموعة أن الأسرة تؤدي دورا رئيسيا في التنمية الاجتماعية، وهي قوة للتماسك والتكامل الاجتماعي. إن الأسرة السليمة عنصر هام في توازن النظام الاجتماعي والتنمية المستدامة في أي مجتمع. والأسرة من العناصر الفاعلة الرئيسية وعامل رئيسي في تكوين العلاقات الاجتماعية. إنها عامل رئيسي في مساعدة أعضائها على الاندماج في المجتمع. فالآباء يعملون بنشاط لتعزيز مواهب وآراء ومهارات أطفالهم وتقييمها.

تشدد مجموعة أصدقاء الأسرة على أنه تقع على الأسرة مسؤولية رئيسية عن رعاية وحماية الأطفال. إذ ينبغي للأطفال أن يترعرعوا في بيئة أسرية تعزز التطور الكامل والمتسق لشخصيتهم وتسودها السعادة، الحب والتفاهم. إن أي بيئة أسرية سليمة لا يمكن تحقيقها من دون مشاركة الدول وانخراط المجتمع انخراطا كاملا في مهمة حماية الأسرة. كذلك فإن الأسرة هي العين الساهرة الرئيسية على المرأة، والمسنين والمعاقين والحامي لهم. إن الوحدة الأسرية مركز التعليم للأطفال والشباب، للخير والشر. والتأثير القوي لدور الآباء والأمهات الإيجابي والداعم في تعليم أي شخص صغير أو طفل لا يمكن أن يحل محله أي شخص آخر من الأقارب. إننا إذ نتناول مسألة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، فإن الأسرة عامل تغيير قادر على إنهاء التمييز وتشجيع تعليم المرأة. والأسرة بوصفها عنصرا تكميليا للجنسين، يُمكن استخدامها في تعليم العالم قيمة كل جنس من الجنسين.

مما يبعث على خيبة الأمل الكبيرة أن نشهد محاولات لسحب موضوع الأسرة من جدول أعمال الأمم المتحدة بسبب بضع مسائل خلافية. وعلى الرغم من أن هذه المسائل لا تستند إلى أي مرجعية قانونية في قانون حقوق الإنسان الدولي، فإنها للأسف تلقى دعما، وتقوم بعض كيانات الأمم المتحدة والدول الأعضاء بالدفع بها قُدُما. وعلى الرغم من ذلك، فإن مجموعتنا ستظل دائما ملتزمة بتعزيز الأسرة في منظومة الأمم المتحدة. كذلك مما يبعث على خيبة الأمل لدينا أن القرار التاريخي بشأن السنة الدولية للأسرة لم يُقدم هذا العام. نُعرب عن تأييدنا الكامل للقرار الذي سيُقدم في العام المقبل.

إن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ينص على أن الأسرة وحدة طبيعية وأساسية في المجتمع ومن حقها الحصول على الحماية من المجتمع والدولة. وفي ذلك الصدد، ترى المجموعة أنه من مسؤولية الدول ومنظومة الأمم المتحدة تقديم جميع أشكال الدعم المُمكنة لمؤسسة الأسرة، لا سيما الأسر التي لديها أطفال، بغية حماية وتعزيز مؤسسة الأسرة التقليدية.

استنادا إلى ما ورد آنفا عن حقوق ومسؤوليات الأسرة، فإن الدول الأعضاء ملتزمة بوضع سياسات مواتية للأسرة لدعمها، وبتقييم هذه السياسات والبرامج على أساس منتظم، وتقديم مساهمتها في رفاه الأسرة. إن زيادة تطوير هذه السياسات الموجهة نحو الأسرة والتي تُركز بصورة رئيسية على الصحة، والتعليم، والإسكان وترتيبات الرعاية ذات التركيز المشترك بين الأجيال، حققت مكاسب حيث أن هذه السياسات تعتبر جزءا لا يتجزأ من الجهود الشاملة في التنمية في ضوء دور الأسرة في القضاء على الفقر. ونشدد على ضرورة أن يولي الجميع الاهتمام الواجب لمسائل الأسرة، وفقا للقوانين الوطنية والتقاليد والخلفيات الدينية. إن جميع الثقافات والتقاليد تحترم الأسرة بوصفها الوحدة الرئيسية للمجتمع والوصي على حقوق الطفل.

في الختام، نعتقد أن الجهود المشتركة للدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة، فضلا عن شراكات القطاع العام والخاص على الصعيد الوطني، بما في ذلك المؤسسات غير الحكومية، من قبيل المنظمات غير الحكومية ووسائط الإعلام، ستؤدي دورا جوهريا في تعزيز دور الأسرة وتحسين ثقافة الأسرة في المجتمع. كل ذلك يستدعي التركيز المنهجي على دور الأسرة في سياق تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

والآن أود أن أدلي ببيان بصفتي الوطنية.

تؤيد مصر البيانات التي أدلت بها جنوب أفريقيا بالنيابة عن مجموعة السبعة والسبعين والصين، وجنوب السودان بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية وبيان مجموعة أصدقاء الأسرة.

لقد وضعت مصر التنمية الاجتماعية على قمة أولوياتها. فالدستور المصري يُعطي أولوية للتنمية الاجتماعية لأنها تُلبي احتياجات وحقوق الفئات الاجتماعية، بما في ذلك حقوق المسنين، والنساء، والأطفال، والشباب والأشخاص من ذوي الإعاقة. ويُشدد دستورنا على مسؤولية الدولة عن كفالة التضامن الاجتماعي، والعدالة الاجتماعية، والمساواة بين جميع المواطنين أمام القانون في الحقوق، والواجبات، والفرص من دون تمييز على أي أساس كان، بما في ذلك الإعاقة. ويُشدد أيضا على المساواة بين الجنسين في الحقوق المدنية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية والثقافية، وعلى المساواة في الفرص بين جميع المواطنين. وبالانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة، فقد آن الأوان لتعزيز التنمية الاجتماعية خلال تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

ومن المخيب جدا للآمال أن نشهد محاولات لحذف موضوع الأسرة من جدول أعمال الأمم المتحدة بسبب عدد قليل من المسائل المثيرة للجدل. غير أن مصر ستظل دائما ملتزمة بتعزيز قيم الأسرة داخل منظومة الأمم المتحدة، مثلما أثبتت ذلك بتقديمها لقرار متعلق بحماية الأسرة خلال الدورة التاسعة والعشرين لمجلس حقوق الإنسان. وتتطلع إلى التقرير الذي سيقدم إلى المجلس في دورته الحادية والثلاثين عن أثر وفاء الدول بالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان فيما يتعلق بحماية الأسرة، وإعمال الحق في التمتع بمستوى كاف من المعيشة لأفراد الأسرة، ولا سيما الدور الذي تضطلع به الأسرة في القضاء على الفقر وتعزيز التنمية المستدامة. وفي ذلك الصدد، تؤكد مصر أن المسائل المتعلقة بالأسرة ينبغي أن توليها اهتماما خاصا الدول الأعضاء كافة وفقا لقوانينها الوطنية وتقاليدها وخلفياتها الدينية. فجميع الثقافات والتقاليد تحترم الأسرة بوصفها الوحدة الأساسية للمجتمع، والوصي على حقوق الطفل.

تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة ميخيا بيليث (كولومبيا).

إن نصف سكان العالم تقل أعمارهم عن ٢٥ عاما، وتتراوح أعمار ١,٢ بليون منهم بين ١٥ و ٢٤ سنة. ولذلك السبب، فإن مصر على اقتناع تام بأن الشباب هم ركيزة أي تنمية المستدامة في المستقبل. وبناء على تلك القناعة، وضعت مصر استراتيجية محددة الأهداف لمعالجة بطالة الشباب. وتركز الاستراتيجية على بناء القدرات على تنظيم المشاريع للشباب من الرجال والنساء، إلى جانب تيسير حصولهم على المعلومات عن سوق العمل وخدمات إسداء المشورة لتطوير مسارهم الوظيفي. وقد حسنت دوائر العمالة العامة قدرتها على توفير المشورة للتعليم الوظيفي للشباب وإيجاد الوظائف لهم.

ويود وفد بلدي أن يغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديره للجهود الجبارة لمبعوث الأمين العام المعني بالشباب وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، عن طريق شعبتها المعنية بالسياسات الاجتماعية والتنمية، في تعزيز مشاركة الشباب على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية وفي مجال التواصل مع الشباب، وتعزيز الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين وتنسيق برامج الشباب داخل الأمم المتحدة.

ومصر تسعى إلى إنشاء مجلس وطني لكبار السن. ويقوم المجلس الوطني المصري لشؤون الإعاقة حاليا بصياغة قانون جديد للإعاقة في ضوء المكاسب الجديدة التي حققها الأشخاص ذوو الإعاقة من خلال اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

ودستورنا، من أجل تعميم مراعاة مسائل الإعاقة باعتبارها جزءا لا يتجزأ من استراتيجيتها الوطنية للتنمية المستدامة.

وفي الختام، لا يمكن تحقيق التنمية الاجتماعية بسلاسة في الوقت الذي يتوسع فيه الإرهاب في جميع أنحاء العالم. وما زلنا نتابع بقلق الآثار السلبية للاحتلال على التنمية الاجتماعية للشعب الفلسطيني في الأراضي العربية المحتلة. ومصر مقتنعة بأن إدراج البعد الاجتماعي في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ينبغي أن يتم على النحو المناسب، وفقا للأولويات الوطنية.

السيد المعلمي (المملكة العربية السعودية): يطيب لي أن أدلي بهذا البيان نيابةً عن الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وأود في البداية أتقدم بالشكر للسيد رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة على عقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى للاحتفال بالذكرى العشرين لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، ذلك المؤتمر الذي توصل فيه قادة العالم إلى خطة من شأنها أن تضع الإنسان حيث ينبغي أن يكون، في صلب خطة التنمية.

إن الإنجازات التي تحققت خلال العقدين الماضيين في ميدان التنمية الاجتماعية، والتي أعقبت اعتماد برنامج عمل كوبنهاغن تستحق الثناء والتقدير، وهو ما يدعو المجتمع الدولي لمواجهة التحديات التي تعترض الجهود الرامية لتحقيق التنمية الاجتماعية.

لقد بادرت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، منذ اعتماد خطة مؤتمر قمة التنمية الاجتماعية عام ١٩٩٥، إلى وضع السياسات والخطط الكفيلة لتحقيق التنمية الاجتماعية التي تهدف إلى بناء مجتمع مزدهر لتلبية احتياجات هذا الجيل، والأجيال القادمة. كما واصلت تطوير الاستراتيجيات الوطنية، وبناء مؤسسات فعالة، ودعم منظمات المجتمع المدني، بهدف تأمين مستويات تنمية اقتصادية واجتماعية وبشرية يشارك فيها الجميع بكفاءة وفاعلية.

كما أولت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية اهتماماً خاصاً للارتقاء بمستوى التعليم، وإتاحة الفرصة للجميع للحصول على تعليم متميز، واكتساب الخبرات، انطلاقاً من إيمانها بأهمية الاستثمار في الموارد البشرية، وخاصةً الشباب الذين هم ضمان المستقبل وعماده. كما سعت إلى تقديم الدعم إلى الدول والمناطق التي تواجه أزمات ونزاعات من خلال تقديم المساعدات الإنمائية بهدف خفض عدد الأطفال المحرومين من التعليم الأساسي، وخاصة الأطفال الذين يعيشون في مناطق النزاعات.

لقد تجاوزت مساهمات دول المجلس في التنمية حدودها الجغرافية حيث تعتبر دول مجلس التعاون من أكبر الدول التي تقدم المساعدات بنسبة من إجمالي الناتج القومي تتجاوز النسبة المستهدفة من قبل الأمم المتحدة، والمحددة في ٠,٧ ٪ من إجمالي دخلها الوطني.

وما زال التعاون يمتد مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جميع المجالات. وكان آخرها إطلاق منصة الخير الرقمية Digital Good للمساعدات الإنسانية أثناء انعقاد الدورة الحالية للجمعية العامة، حيث تكفلت المملكة العربية السعودية بكامل نفقات المشروع التي بلغت مليوني دولار، وقدمت مبلغ نصف مليون دولار كمساعدة إنسانية للمستفيدين منه.

مما لا شك فيه أن المتغيرات الجارية في عالم اليوم تَفرض تحديات جديدة وتوفر، في الوقت ذاته، فرصاً لبناء قدرات الشباب ومشاركتهم في جميع مجالات الحياة. لذلك قامت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بمبادرات واستثمارات ضخمة لتعليم وتدريب الشباب وتوفير الفرص اللازمة لهم لمتابعة تحصيلهم العلمي العالي، للنهوض بدورهم في التنمية. كما شجعت مؤسسات المجتمع المدني للقيام بدور مهم في مجال التنمية الاجتماعية، من خلال دعم مشاريع تعليم الشباب، والتدريب على تقنية المعلومات، وبرامج محو الأمية لدى النساء، وإعادة تأهيل المدارس والمراكز الاجتماعية.

لقد أدركت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أن تمكين المرأة سوف يسهم بصورة أساسية في تحقيق التنمية الاجتماعية المنشودة. ولذلك حرصت دول المجلس على وضع استراتيجيات وسياسات وطنية تركز على تمكين المرأة في جميع المجالات، بما فيها التعليم والرعاية الصحية والتمكين الاقتصادي والمشاركة السياسية وصنع القرار.

تولي دول مجلس التعاون اهتماماً خاصاً لتعزيز احترام وحماية الأسرة لكونها الوحدة الطبيعية الأساسية للمجتمع، وتوفر جميع أشكال الدعم اللازم لها، وتخلق بيئة مواتية تراعي احتياجات أفراد الأسرة، وذلك انطلاقا من إيماننا الراسخ بأنَّ الأسرة عامل أساسي لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة الشاملة. وستواصل دول المجلس جهودها في هذا الإطار بما يعزز من مكانة ودور الأسرة.

لقد أولت دول مجلس التعاون اهتماماً خاصاً للمسنين، وأصدرت التشريعات الوطنية التي تضمن حقوقهم في الضمان الاجتماعي والسكن والرعاية الصحية، وتوعية وتثقيف المجتمع بحقوقهم، وتدريب المعنيين بتقديم الخدمات لهم، وتطوير قاعدة بيانات ومعلومات متكاملة تَسهم في تنفيذ الاستراتيجيات والخطط الوطنية الموجهة لصالح هذه الفئة، وضمان إمكانية وصولهم

إلى سوق العمل والتعليم والصحة والخدمات وتقنيات المعلومات والاتصالات، وضمان الاستفادة مما اكتسبوه من خبرات طويلة ثرية في حياتهم العملية.

وبغية تأمين احتياجات الأشخاص من ذوي الإعاقة، واصلت دول المجلس جهودها في مجال تعزيز حقوق ذوي الإعاقة في مجالات التعليم، والرعاية الصحية، والعمل، وتهيئة المساكن، والمرافق العامة والخاصة، وتأهيلهم للالتحاق بسوق العمل وفقاً لقدراتهم وملكاتهم وتأهيلهم العلمي.

وفي الختام، نعيد التأكيد على اهتمامنا بموضوع التنمية الاجتماعية، وسوف نواصل تكثيف الجهود الوطنية والإقليمية والدولية من أجل ذلك، وبما يضمن الحياة الكريمة للجميع.

السيد لامبيرتيني (إيطاليا) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن آخذ الكلمة أثناء رئاستكم للجمعية العامة، سيدتي الرئيسة.

(تكلم بالإنكليزية)

تؤيد إيطاليا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، وأود أن أضيف الملاحظات التالية بصفتنا الوطنية.

نحن هنا اليوم للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، الذي عُقد في كوبنهاغن في عام ١٩٩٥، وتقييم تنفيذ نتائجه. ونعرب عن جزيل الشكر لرئيس الجمعية العامة على تنظيم هذا الحدث الذي تشتد الحاجة إليه.

لقد قيل الكثير بالفعل عن الأهمية الحاسمة لمؤتمر القمة العالمي لعام ١٩٩٥، وإعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج عملها، لا سيما تنفيذه الجاري على نطاق واسع. ولا يسعنا إلا أن نتفق مع ذلك.

إن مفهوم التنمية الاجتماعية، بطائفته الواسعة من المواضيع وأوجه الترابط يكتسي، بل سيظل يكتسي، أهمية بالغة لتحقيق المزيد من المساواة والاستدامة والنجاح في نهاية المطاف في عالم ومجتمعات، تترسخ فيها عناصر مثل السلام والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والقضاء على الفقر والعمالة الكاملة والتسامح والإدماج والتضامن والمساواة بين الجنسين والعدالة الاجتماعية، باعتبارها نقاط التركيز في كل لحظة وفي كل مكان في العالم.

وفي ذلك الصدد، وإذ نأخذ في الحسبان التحديات المتعددة التي ما زالت تنتظرنا بعد مرور ٢٠ عاما على إعلان كوبنهاغن، نعتقد أن النهج المرتكز على الأشخاص والمسؤولية

بين الأجيال مفهومان محوريان لتحقيق تلك الأهداف. وفي الواقع، لن نستطيع إلا من خلال المفهوم الأول – أي تدقيق نظرنا للتركيز على الأشخاص واعتبارهم أفرادا وليس مجرد أرقام – أن نفهم ونلبي بشكل أفضل احتياجاتهم ومطالبهم، لا سيما بالنسبة من ينتمون لأشد الفئات حرمانا أو ضعفا. وإنني أفكر، على سبيل المثال، في الأشخاص ذوي الإعاقة، الذين سيولي اهتماما خاصا لاحتياجاتهم الاجتماع المقبل للجنة التنمية الاجتماعية، والذين توليهم إيطاليا أولوية قصوى، كما أثبت ذلك التزامنا بالموضوع في الدورة الأخيرة للجنة الثالثة.

وعلاوة على ذلك، لن نتمكن إلا من خلال المسؤولية بين الأجيال من توجيه عملنا نحو بعد أكثر شمولا وحكمة، لإيجاد الحلول الدائمة والمستدامة وترك عالم أفضل لأطفالنا. ولم يكن بالإمكان التعبير عن ذلك بعبارات أقوى مما أعربنا عنه باعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) التي يزاوج مفهومها الجديد بشأن التنمية بين مبادئ وأهداف مؤتمر القمة العالمي على نحو تام، ونحن واثقون أنه سيساعد كثيرا على تحقيقها.

وينبغي أن نتبع نهجا متكاملا إزاء تحدي التنمية، لا سيما عن طريق السعي إلى تحديد الصلات بين أبعاده الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، على نحو ما أقر به الأمين العام في تقريره (انظر A/70/173). فكل واحد منا – يقوم باعتماد النهج المرتكز على الأشخاص – ينبغي أن يضطلع بمسؤوليته من أجل إجراء متابعة ملموسة لأهداف مؤتمر القمة العالمي. ولن تقصر إيطاليا في القيام بذلك.

السيد أنشور (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن عميق تقديري لرئيس الجمعية العامة على عقد هذه الجلسة الهامة وفي الوقت المناسب لتخليد ذكرى مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. ويؤيد وفد بلدنا البيان الذي أدلى به ممثل جنوب أفريقيا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، والبيان الذي أدلى به ممثل مصر بالنيابة عن مجموعة أصدقاء الأسرة.

ففي آذار/مارس ١٩٩٥، اجتمع قادة العالم في كوبنهاغن لمناقشة الوسائل الكفيلة بالتغلب على المسائل والتحديات المتعلقة بالتنمية الاجتماعية التي تواجه البشرية. وفي مؤتمر القمة ذلك، اتفق القادة على وثيقة ما زلنا نعتبرها حتى هذا اليوم أكثر خطط العمل شمولا من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية، تستند إلى ثلاثة أهداف رئيسية: القضاء على الفقر، وتعزيز العمالة الكاملة والمنتجة، وتعزيز الإدماج الاجتماعي. وقد مهد مؤتمر قمة كوبنهاغن التاريخي الطريق أمام العمليات الاجتماعية التي ستحدث التغيير داخل البلدان وفيما بينها.

وبالمضي قدما على وجه السرعة حتى عام ٢٠١٥، قام العالم قبل شهرين باعتماد خطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة (القرار ١/٧٠). وفي هذه الخطة، تشكل التنمية الاجتماعية ركنا من الأركان إلى جانب التنمية الاقتصادية وحماية البيئة، التي ستدفع بعجلة التحول البشري في السنوات ال ١٥ المقبلة. ومن الواضح أن هدف الخطة المتمثل في القضاء على الفقر، والقضاء على أوجه عدم المساواة، وبناء كوكب مستدام، وضمان مستقبل مزدهر، يتطلب استدامة العدالة الاجتماعية والرفاه في الأجل الطويل. وبعد ٢٠ يوما، سنبدأ في تنفيذ الخطة. ويجب أن نركز على جميع فئات المجتمع ونوليها الأولوية ونتيح لها الفرص. فالنساء والأطفال والشباب والمسنون، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة، والفئات الضعيفة الأخرى، عناصر لا غنى عنها لتنفيذ وتحقيق خطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة.

وفي مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، أشار رئيس جمهورية إندونيسيا إلى التزام إندونيسيا القوي بالتخفيف من حدة الفقر من خلال تنمية البشرية والإدماج الاجتماعي بتعزيز التنمية الاقتصادية في المناطق الريفية؛ وتوفير العمل اللائق وفرص العمل؛ وإيلاء الاهتمام الكافي لمبادئ المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ وتوفير التعليم الجيد لكل مواطن. وإذ تؤكد إندونيسيا مجددا التزامنا بإعلان كوبنهاغن بشأن

التنمية الاجتماعية وبرنامج عملها، لا سيما هدف القضاء على الفقر في العالم، فإنها تلتزم بوضع سياسات عامة تراعي مصالح الفقراء، وتعمل على إيجاد فرص العمل، وتشجع النمو، وتراعي الاعتبارات المتعلقة بالبيئة. وتشكل تلك الالتزامات أساس استراتيجيتنا الإنمائية، وتتجسد في الخطة الإنمائية الوطنية للأجل المتوسط، التي تتمثل أهدافها في تعزيز النمو والقضاء على الفقر وتحقيق إمكانات جميع المواطنين، وتمكين الناس.

فيما يتعلق بتمكين الأشخاص، تعترف حكومة إندونيسيا بأن لجميع الفئات إسهامها الفريد في التنمية. وفي هذا الصدد، أطلقت حكومة إندونيسيا منذ عام ٢٠٠٧، عدة برامج تهدف إلى تمكين الأكثر تهميشا على المستوى الشعبي، من خلال استعادة كرامتهم وثقتهم، وتحسين خدمات الصحة وجودة التعليم، وتطوير مهاراتهم، وتحسين سبل عيشهم، وتيسير زيادة الوصول إلى الفرص الاقتصادية والخدمات الأساسية. وقد انخرطت الحكومة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص ومنظمات الشباب للوصول إلى المجتمعات المحلية على نطاق أوسع، وخصوصا تلك التي تعيش في المناطق الريفية والنائية؛ وتسهيل إجراء تغييرات في السياسة العامة على الصعيدين الوطني ودون الوطني والدعوة إلى ذلك؛ وتعبئة الموارد المالية وإشراك الجهات المانحة؛ وتوثيق الدروس المستفادة وأفضل الممارسات.

إن إندونيسيا نفذت منذ عام ٢٠١٤ برنامجين رئيسيين ناجحين، يعززان الاندماج الاجتماعي. يتمثل الأول في إعادة توجيه وإعادة تخصيص دعم الوقود في مجال الأنشطة الإنتاجية. ويعني تخصيص دعم أقل للوقود، شق المزيد من الطرق والجسور التي سيتم بناؤها، وتوفير المزيد من فرص العمل، وتحسين خدمات الصحة والتعليم، فضلا عن تعزيز برامج التنمية الاجتماعية الأخرى. ويتمثل البرنامج الثاني في قانون القرية لعام ٢٠١٤، الذي يقضي بأن للقرى الحق في الحصول على أموال إضافية من الحكومة المركزية. ويهدف القانون إلى تمكين القرى لكي تصبح أقوى وصامدة، متقدمة وديمقراطية ومكتفية ذاتيا. كما يعكس أهمية تمكين الأفراد ومشاركتهم النشطة، كعوامل تغيير إيجابي لأنفسهم، وضمان ملاءمة المشاريع والسياسات المنفذة، لهم.

لقد تعلمنا من نجاحاتنا وأوجه قصورنا عند تنفيذ إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن، فضلا عن الأهداف الإنمائية للألفية. وبينما نحدد الآن أهدافنا وغاياتنا، وطرق ووسائل الوفاء بالتزاماتنا الوطنية والإقليمية والعالمية، بما يتماشى مع أهداف وغايات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، يظل إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن مهمين أكثر من أي وقت مضى، لا سيما في مجالات القضاء على الفقر والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع، والاندماج الاجتماعي.

وفي الختام، أرجو السماح لي مرة أخرى بإعادة تأكيد التزام إندونيسيا بتحقيق وتنفيذ إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن، وكذلك خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. إننا نعتقد بأن تعزيز القدرات البشرية والصمود، يشكلان الأساس اللازم لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المستدامة للجميع.

السيدة موتشو (المغرب) (تكلمت بالفرنسية): اسمحوا لي في البداية، أن أشكر الرئيس على عقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى للاحتفال بالذكرى العشرين لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

يكتسي احتفال اليوم أهمية خاصة، لا سيما وأنه يتزامن مع الاحتفال هذا العام بالذكرى السنوية السبعين لتأسيس الأمم المتحدة، فضلا عن اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في شهر أيلول/سبتمبر (القرار ١/٧٠). وبالتالي، فهذه فرصة لإعادة تأكيد التزامنا الجماعي بتحقيق الأهداف النبيلة لميثاق الأمم المتحدة، وتلبية تطلعات شعوب العالم.

يظهر تقييم الأهداف الإنمائية للألفية، إحراز تقدم ملموس بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٥. وتم في عام ٢٠١٥، إحراز تقدم هائل في اتجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، مما يعد دليلا على قيمة برنامج موحد يهدف لخدمة البشرية. لكن وعلى الرغم من هذا التقدم، لا يزال الفقر يؤثر على الكثير من الناس. ولا تزال ثمة تحديات كبيرة قائمة في مجال الاندماج الاجتماعي وهدف العمالة الكاملة. وتمثل الفجوات الآخذة في الاتساع بين مناطق العالم وحتى داخل بعض الدول، مصدر قلق مشروع. غير أنه لا ينبغي أن يكون ذلك مرادفا للفشل. بل على العكس من ذلك، فإننا نتحمل المسؤولية عن مواجهة هذه التحديات، وذلك واجب جماعي ومسؤولية مشتركة، لا يمكننا التهرب منهما.

وتحقيقا لهذه الغاية، إعتمد رؤساء الدول الأعضاء في الأمم المتحدة برنامجا جديدا للتنمية المستدامة للقضاء على الفقر، ومكافحة عدم المساواة والظلم، وللتصدي لتغير المناخ بحلول عام ٢٠٣٠. إن المغرب يأخذ هذا الالتزام على محمل الجد ويعطيه الأولوية القصوى، كما أننا مقتنعون بأن التصدي لمشاكل الفقر والظلم والمناخ، تشكل نضالا من أجل العدل والسلام في العالم. والمغرب ملتزم بعملية واسعة النطاق للإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي والديني في إطار الزخم الحقيقي للتغيير على جميع المستويات، لتعزيز أسس سيادة القانون والديمقراطية، وإتاحة توسيع مساحات الحرية، وزيادة فرص الحصول على التعليم والرعاية الصحية والعمل والحماية الاجتماعية.

وقد ساعدت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي أطلقها جلالة الملك محمد السادس، ونحتفل بذكراها العاشرة هذا العام، على مكافحة الفقر والتهميش والإقصاء، وتقليص الفوارق بين الأقاليم. وهي مشروع اجتماعي حقيقي، لأن هدفها يتمثل في تعزيز التنمية الاجتماعية في البلد، من خلال تشجيع إعادة اندماج السكان الأشد فقرا في النسيج الاجتماعي المنتج، والاعتماد على أسس القيم العالمية المتعلقة باحترام الكرامة الإنسانية، والثقة الراسخة في النفس والمستقبل، ومشاركة الجميع في عملية صنع القرار، والحكم الرشيد، واستدامة المبادرات والمشاريع التي بدأت. وعلى هذا الأساس، إخترنا نهجا إزاء التنمية الاقتصادية مواز للتنمية البشرية. وسمحت تلك المبادرة للمغرب في عام ٢٠١٣، بتحقيق الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية، مما دفع المنظمات الدولية إلى تصنيف المغرب في المركز الثالث ضمن أفضل خمس دول في العالم إعتمدت أفضل البرامج والمبادرات المتعلقة بالمرافق العامة.

ويشكل التزام المغرب الواضح بعملية التنمية الاجتماعية، جزءا من السياسة العامة التي اعتمدتها الأمم المتحدة في هذا المجال، ويتماشى مع مبادئ الأمم المتحدة في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وركز المغرب أيضا جهوده في مجال التنمية الاجتماعية على المستوى الاقليمي، لا سيما فيما يتعلق بالقارة الأفريقية. ويواصل المغرب العمل على تعزيز التعاون الفعال فيما بين بلدان الجنوب، بهدف إرساء أسس التكاملين الإقليمي ودون الإقليمي، وتهيئة فضاء ملائم للتجارة والاستثمار والتنمية المشتركة. إن المشاريع التي أطلقت بمناسبة الزيارات الملكية إلى العديد من البلدان الأفريقية الشقيقة في إطار التنمية الزراعية، وتوفير الأسمدة، ومصائد الأسماك، والطب، والكهرباء والأسمنت، تبرز نموذج المغرب الفريد للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، الذي يفضل الشراكات التي تحشد التمويل وتولد النمو وفرص العمل. وبالمثل، جرى تشجيع مشاركة القطاع الخاص المغربي والمجتمع المدني بقوة. ونتيجة لهذه السياسة، أصبح المغرب ثاني أكبر مستثمر أفريقي في أفريقيا، والأكبر في وسط أفريقيا وغربها.

في الختام، اسمحوا لي أن أؤكد على النقاط التالية. بصرف النظر عن أهمية خطة التنمية المستدامة، فإن مصداقيتها ستعتمد على قدرتنا على إيجاد الموارد المالية اللازمة لتنفيذها. ولهذا السبب، يجب أن يكون التعاون الدولي متواءما مع الواقع

الدولي الجديد. ويجب أن يتجاوز إرث الماضي، والحسابات الجيوسياسية والشروط التعجيزية، التي تفرض مقابل الحصول على الدعم.

يجب أن تصنف مسألة السلام والأمن، التي تعد شرطا لا غنى عنه للتنمية المستدامة، ضمن أولوياتنا، لأنه لا يمكن تحقيق السلام والأمن بدون تنمية واحترام لحقوق الإنسان، كما لا يمكن تحقيق التنمية بدون تحقيق السلام والأمن. ولهذا السبب، يتطلب منع نشوب الصراعات، ومكافحة أعمال العنف والتطرف والإرهاب، تعبئة دولية واستجابة قوية ومنسقة ومستدامة. إن المأساة التي يعاني منها المهاجرون، خصوصا في منطقة البحر الأبيض المتوسط، تعتبر بحق مظهرا من مظاهر عدم الاستقرار وانعدام الأمن الذي تعاني منه العديد من البلدان. ويظل المغرب يؤيد التوصل إلى حل يراعي كرامة المهاجرين، والحاجة إلى ضمان حقوقهم الأساسية، ومعالجة الأسباب الجذرية لهذه الظاهرة، وتجاوز نهج يقوم فقط على الأمن.

ولا يوجد نموذج وحيد لتصميم التنمية وقياسها، لأنه عدا القيم العالمية التي نشترك فيها، فإن لكل منطقة وكل دولة خصائصها، ونموذج التنمية الخاص بها.

ولذلك سيتوقف الأمر على فهم البلدان لكيفية إحداث التحول داخل المجتمعات، بينما تجعل من أصولها الحضارية، والثقافية والدينية والاقتصادية والاجتماعية، ومواردها ورأس مالها غير المادي القوة الدافعة لتنميتها، والضامن لازدهارها ورفاهها، وأساساً للاستقرار والسلام الاجتماعي.

إن المملكة المغربية بالنظر إلى موقعها الجغرافي والخيارات الاستراتيجية التي لديها، تشارك في جميع القضايا وتساهم في حل القضايا العالمية. سواء أكانت قضايا تتعلق بالهجرة، أو حقوق الإنسان، أو تغير المناخ، أو التنمية المستدامة، أو مكافحة الإرهاب، فإن المغرب يستجيب بطريقة ملموسة، ويقدم مساهمة نوعية في الجهود الدولية لمواجهة التحديات العالمية الجديدة وغير المسبوقة.

السيد مؤمن (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): أولاً وقبل كل شيء، أود أن أشكر الرئيس على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة العامة الرفيعة المستوى، وهو حدث جاء في أوانه نظراً لاحتفالنا بالذكرى السنوية العشرين لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، واعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. (القرار ١/٧٠). وأود أن أعرب أيضا عن امتناني للأمين العام على تقريره عن تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين (A/70/173)، وفقا للقرار ١٤٣/٦٩.

تؤيد بنغلاديش البيان الذي أدلى به ممثل جنوب أفريقيا باسم مجموعة السبعة والسبعين والصين.

في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، توصلت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى اتفاق لوضع البشر في صميم التنمية. وقد أتاح مؤتمر القمة فرصة للمجتمع الدولي لكي يركز اهتمامه، على أرفع مستوى سياسي، على طبيعة وجذور الاتجاهات الاجتماعية. فإعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج العمل يمثلان توافق آراء فريدا حول الأهداف الثلاثة للتنمية الاجتماعية، إلا وهي القضاء على الفقر، وتعزيز العمالة الكاملة والمنتجة، وتعزيز التكامل الاجتماعي.

خلال العقدين الماضيين، حقق العالم قدرا كبيرا من التقدم في القطاع الاجتماعي، ولا سيما فيما يتعلق بالحد من الفقر. ولكن التقدم كان متفاوتاً بين المناطق وداخل البلدان. إن الاتجاهات العالمية الرئيسية، من قبيل تغير المناخ، وتكرر الأزمات الاقتصادية والغذائية، وأزمات الطاقة وتحركات اللاجئين، تبرهن على أن الإنجازات التي تحققت في مجال الحد من الفقر، وتهيئة فرص العمل وتعزيز التكامل الاجتماعي يمكن

أن تضعف بسرعة أو تتراجع جراء الصدمات الاقتصادية، أو الكوارث الطبيعية، أو الصراعات السياسية. ويجب على البلدان تصميم وتنفيذ سياسات واستراتيجيات التكامل الاجتماعي التي ينبغي لها تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وأيضا معالجة الاحتياجات الخاصة للفئات الاجتماعية مثل الشباب، والأشخاص من ذوي الإعاقة والمهاجرين والسكان الأصليين.

تشدد بنغلاديش على أهمية فعالية إنفاذ قوانين العمل فيما يتعلق بالعمال المهاجرين، في جملة أمور، كتلك المتصلة بأجورهم، وظروف العمل والصحة، وتوفير ظروف العمل الآمنة لهم، وحقهم في حرية تكوين الجمعيات. ونعتقد أنه ينبغي إيلاء اهتمام مناسب لتعليم الفتيات وتمكين المرأة. فالمرأة التي تمثل نصف مجموع سكان العالم جديرة بالإدماج في الأنشطة الاقتصادية الرئيسية.

نهيب بمنظومة الأمم المتحدة مواصلة دعم الجهود الوطنية للدول الأعضاء لتحقيق التنمية الاجتماعية الشاملة بطريقة متماسكة ومنسقة. تؤكد بنغلاديش حقيقة أن الوفاء بجميع التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية الحاسمة، بما في ذلك التزام العديد من البلدان المتقدمة النمو بتحقيق الهدف المتمثل بتخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية. سوف تحتاج أقل البلدان نمواً بالذات إلى عناية خاصة، وتدفق كافٍ للموارد لتعزيز تنميتها الاجتماعية.

خلال العقدين الماضيين، أحرزت بنغلاديش تقدما جديرا بالثناء فيما يتعلق بمعظم المؤشرات الاجتماعية. فقد حافظت في السنوات الأخيرة على معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي يزيد على ٦ في المائة، وبذلك أدت دوراً إيجابيا في القضاء على الفقر. إن النمو القوي لدينا يقترن بتحسن يتطابق مع العديد من المؤشرات الاجتماعية، مثل زيادة متوسط العمر المتوقع، وانخفاض معدل الخصوبة، على الرغم من أن لدينا واحدا من أعلى معدلات الكثافة السكانية في العالم. بلغت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر ٢٤,٨ في المائة في عام ٢٠١٥؛ بينما كانت تلك النسبة ٥٦,٧ في المائة في عام ١٩٩١. وفي عام ١٩٩٠، بلغت نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين كانوا يعانون من نقص في الوزن ٦٦ في المائة؛ وقد انخفضت تلك النسبة إلى ٣٣ في المائة في عام ٢٠١٤. وأُحرز تقدم كبير في زيادة فرص الوصول العادل إلى التعليم. ومن الجدير بالذكر أن نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية في بنغلاديش تبلغ ٩٧,٧ في المائة. لقد حققت بنغلاديش المساواة بين الجنسين في مجال الالتحاق بالمدارس الابتدائية والثانوية. وبلغت نسبة السكان الذين يحصلون على المياه الصالحة للشرب ومرافق الصرف الصحي المحسنة ٩٨ في المائة، و ٥٦ في المائة على التوالي، وهي الأعلى من بين جميع بلدان جنوب آسيا.

تعتبر بنغلاديش رائدة فيما يتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ومما مكّن من ذلك الالتزام على أرفع المستويات السياسية. ولهذا السبب، نالت الأونرابل دولة الشيخة حسينة، رئيسة وزراء بنغلاديش، جائزة أبطال الأرض التي تمنحها الأمم المتحدة وذلك تقديرا لها على المنجزات الرائعة التي حققتها فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية، لا سيما هدف الحد من معدل وفيات الأطفال في بنغلاديش في عام ٢٠١٠.

أود أن اختتم كلمتي بحض جميع أصحاب المصالح على تجديد التزاماتهم بمواصلة النهوض بالتنمية الاجتماعية بتكثيف جهودهم لتنفيذ إعلان كوبنهاغن وبرنامج العمل في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. نعتقد أنه ينبغي تعزيز دور لجنة التنمية الاجتماعية لكي تصبح منبرا محتملا لمتابعة البعد الاجتماعي لأهداف التنمية المستدامة.

السيد كاماو (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): في هذا اليوم الميمون الذي نحتفل فيه بمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية،

يعرب وفدي عن امتنانه الحار للرئيس على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة.

يؤيد وفدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثل جنوب أفريقيا باسم مجموعة ال ٧٧ والصين، وممثل جنوب السودان باسم مجموعة الدول الأفريقية.

من دواعي سروري أن أتكلم في هذا الاحتفال الذي يصادف ذكرى مرور ٢٠ عاماً على اجتماع قادة العالم في كوبنهاغن واتفاقهم جماعياً على الحاجة إلى وضع الناس في صميم التنمية. فقد تعهد قادة العالم في كوبنهاغن بجعل القضاء على الفقر وتحقيق العمالة الكاملة، وتعزيز مجتمعات مستقرة وآمنة وعادلة أهدافا أساسية. على هذا الأساس، أرسينا الأهداف الإنمائية للألفية التي سوف ترشدنا نحو الاندماج الاجتماعي وتحقيق مجتمعات عادلة يمكن فيها تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وتعزيز التنمية.

على الرغم من أن العالم شهد الإرادة السياسية للدول والتزامها بمعالجة المشاكل المجتمعية العميقة، لا سيما الفقر والبطالة والإقصاء الاجتماعي، من خلال الأهداف الإنمائية للألفية، لا تزال توجد فجوات وتحديات ستحتاج إلى خطة أكثر طموحا وذات أهداف واضحة تمكننا من قياس التقدم المحرز وتحقيق المزيد من التقدم. واقتضى ذلك اعتماد خطة التنمية المستدامة التحويلية لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠)، التي حددت ١٧ هدافا و ١٦٩ غاية لإتمام هذا العمل. إن أهداف التنمية المستدامة سوف توجه الأمم إلى تحقيق الرخاء وتأمين استدامة كوكب الأرض للأجيال المقبلة، وإطلاق العنان للموارد اللازمة للاستثمار في التعليم والصحة، والنمو المنصف والاستخدام المستدام للموارد، مع تعزيز وحماية حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية. أما وقد تشرفت بالرئاسة خلال تلك العملية الهامة، أثق بأننا جميعا نلتزم التزاما تاما بتنفيذ الأهداف، الأشخاص – خاصة الذين يعيشون في ظل أوضاع هشة، مثل النساء، والشباب والمسنين، والشعوب الأصلية والمهاجرين – سينعمون بحياة طويلة وصحية تسودها الكرامة والرخاء.

وفي سياق الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة والشاملة للجميع، حققت حكومة كينيا تقدما في تنفيذ البرامج الوطنية التي لا تزال توسع نطاق مشاركة المرأة والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين، وتوفر الحماية للفقراء والضعفاء. وقد أحرزنا تقدما كبيرا، لا سيما في تعميم التعليم الابتدائي بصورة كاملة. ونحن على المسار الصحيح نحو تحقيق نفس الإنجاز في التعليم الثانوي. وأمكن تحقيق ذلك بفضل إصدار كينيا دستورها التقدمي لعام ٢٠٣٠، والذي يكفل الحق في التعليم الأساسي الإلزامي بالمجان لجميع الأطفال ويجعل الدولة مسؤولة عن ضمان توفير إمكانية الحصول على التعليم والتدريب المناسبين للشباب. وأحرزت كينيا تقدما كبيرا في تقليص معدل وفيات الأطفال وفي مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض، وحددت الخطى على الصعيد العالمي في مجال البيانات المفتوحة والاستفادة من تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، كل ذلك من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية وتعزيز وحماية حقوق الإنسان.

ومن أجل التصدي لعدم المساواة والبطالة، خصصت الحكومة موارد لتنفيذ برامج اجتماعية تستهدف أضعف قطاعات سكان بلدنا. فقد أطلقنا مبادرات لإتاحة إمكانية الحصول على تسهيلات ائتمانية مثل توفير أموال لتنمية المشاريع الشبابية والشركات الصغيرة والمتناهية الصغر التي تستهدف الشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة. ومن شأن هذه المبادرات ضمان الحصول على تسهيلات ائتمانية بأسعار معقولة دون فوائد من أجل حفز الأعمال الحرة وتشجيع إيجاد فرص عمل وتعزيز النمو.

وقد تم توفير ضمانات دستورية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ترمي إلى التقليل إلى أدنى حد ممكن من الحواجز أمام تكافؤ

الفرص في جميع جوانب الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية. وقد وضعت الحكومة مؤشرا بشأن تعميم مراعاة الإعاقة في الخدمات العامة، وهي تعطي الأولوية لزيادة إمكانية استخدام المعوقين للمباني وحصولهم على المعلومات. وتشمل الإنجازات التي تحققت في هذا المجال الآن صندوقا لتوفير الأموال والمعدات للمعوقين لإنشاء أعمالهم التجارية الخاصة وبرنامجا للتحويلات النقدية من أجل توفير الضمان الاجتماعي الملائم للأشخاص غير القادرين على إعالة أنفسهم ومُعاليهم. ويترافق مع هذه البرامج أيضا توفير التأمين الصحي مجانا لجميع الأشخاص المسجلين بوصفهم من ذوي الإعاقة.

إن حكومة كينيا تدعم حقوق ورفاه وكرامة كبار السن وتُقيم إسهامهم النشط في المجتمع. وقد أنشأت صندوقا موحدا لبرنامج تحويلات نقدية للفقراء والضعفاء من المسنين، وأنشأت صندوقا للحماية الاجتماعية يهدف إلى توفير إمكانية الحصول على الائتمان والتحويلات النقدية بشروط مرنة للأسر المعيشية الفقيرة والضعيفة التي تضم أفرادا تزيد أعمارهم على ٦٥ عاما. وكبار السن مؤهلون للحصول على الخدمات الأساسية من خلال برنامج قائم يُعنى بالصحة والشيخوخة ويهدف إلى التصدي للشواغل الصحية.

وعلى غرار معظم البلدان النامية، ما زالت كينيا تواجه عددا من التحديات في جهودها الرامية إلى بلوغ بعض الأهداف الإنمائية للألفية، مثل القضاء على الفقر المدقع والجوع وتحقيق الاستدامة البيئية وتحسين صحة الأم. ولا يزال تحقيق العمالة الكاملة وتوفير العمل اللائق للجميع أكبر تحد يواجهنا، في حين تبقى البطالة والعمالة الناقصة عقبتين رئيسيتين أمام استفادتنا بصورة كاملة من قدرات الموارد البشرية. وهذه التحديات لا يمكن التصدي لها إلا من خلال تنشيط الشراكة العالمية. ومن ثم، تكرر كينيا تأكيد التزامها بإعطاء الأولوية لاحتياجات الأشد فقرا والأكثر ضعفا لكي لا يتخلف أحد عن الركب فعلا.

ونحن ندرك أن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة سيتطلب شراكات بين أصحاب مصلحة متعددين وتبرعات وتعبئة محلية، وأن بلدانا نامية مثل كينيا ستظل بحاجة إلى التعاون والدعم في تحقيق تلك الأهداف. ونحن مقتنعون بأنه يمكن القضاء على الفقر المدقع في حياتنا، ولكن تعاون المجتمع الدولي والشركاء في التنمية سيكون أمرا بالغ الأهمية.

تود كينيا أن تضم صوتها إلى مجموعة الدول الأفريقية في التشديد على مسألة المهاجرين. ونؤكد أيضا أنه يجب على المجتمع الدولي تشجيع وكفالة الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والمعاملة الإنسانية للمهاجرين، بغض النظر عن وضعهم أو بلد المنشأ.

وفي الختام، أود أن أشدد أيضا على أن مسائل مثل الإرهاب العالمي والتطرف المقترن بالعنف وتغذية نزعة التطرف لدى الشباب قد بدأت تبرز باعتبارها أكبر التهديدات للسلام والأمن في الكثير من البلدان، إن لم يكن فيها جميعا. ونحن لن نحقق الأهداف الطموحة والتقدمية لخطة التنمية المستدامة ما دامت الصراعات تجتاح أجزاء من أوروبا وأفريقيا والشرق الأوسط حيث تسببت في تشريد الملايين من الناس. ويتعين علينا التعاون كعالم لإيجاد حلول دائمة تُمكن الملايين من اللاجئين من العودة إلى ديارهم وتتيح الفرصة لأطفالهم للبقاء على قيد الحياة والازدهار والعيش في سلام.

السيد دي أغيار باتريوتا (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئيس على عقد هذه الجلسة الرفيعة المستوى للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لانعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. ومن الأمور الملائمة أنه في هذا العام، الذي يصادف أيضا الذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة، التزمت الدول الأعضاء بإطار جديد للتنمية المستدامة يهدف إلى القضاء على الفقر ومكافحة عدم المساواة وتشجيع وضع سياسات شاملة اجتماعيا وسليمة بيئيا مع تعزيز وحماية حقوق الإنسان للجميع بصورة كاملة.

لقد كان مؤتمر قمة كوبنهاغن معلما في النهج الذي يتبعه المجتمع الدولي حيال التنمية. فقد وطد مفهوم أن التنمية تتطلب أكثر من مجرد النمو الاقتصادي وأنها يجب أن تتمحور حول الإنسان. وأقر بأهمية القضاء على الفقر وتشجيع توفير العمل اللائق والمنتج وتعزيز الإدماج الاجتماعي باعتبارها ثلاث أولويات أساسية في النهوض بالتنمية الاجتماعية. ومهد المؤتمر، في جوانب عدة، الطريق أمام خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠)، لأن التنمية الاجتماعية تُعتبر الآن إحدى الركائز الثلاث للتنمية المستدامة. ويتمثل أحد العناصر الهامة التي جرت معالجتها في كوبنهاغن، والتي تنعكس في خطة عام ٢٠٣٠، في فكرة أنه ينبغي ألا يتخلف أحد عن الركب. ويكتسي ذلك أهمية خاصة من منظور التنمية الاجتماعية، إذ إنه يشمل مسائل وفئات بحاجة إلى اهتمام خاص منا، مثل الشباب وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة.

إن الشباب يشكلون نسبة تزيد على ٢٥ في المائة من سكان البرازيل. ولا يمكن للجهود التي تبذلها الحكومة لتحسين التنمية الاجتماعية أن تنجح إذا لم تلب الاحتياجات الأساسية للشباب – كالخدمات الصحية والتعليم والعمل اللائق والحق في التحرر من الخوف ومن التمييز. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، وقعت البرازيل على الاتفاقية الإيبيرية – الأمريكية المتعلقة بحقوق الشباب، والتي تمثل حتى الآن الصك الدولي الوحيد الملزم قانونا الذي يركز تحديدا على حقوق الشباب. والبرازيل عضو في منظمة الشباب الأيبيري الأمريكي منذ عام ٢٠١٠. وننوه بعمل مبعوث الأمين العام المعني بالشباب ونرحب بمبادرات الأمم المتحدة الأخرى الرامية إلى تعزيز مشاركة الشباب. غير أن الإطار القانوني لتعزيز وحماية الحقوق الإنسانية للشباب غير كاف. فبرنامج العمل العالمي للشباب لا يزال الإطار الوحيد المتفق عليه عالميا بشأن هذه المسألة، وتؤيد البرازيل التفاوض لإبرام معاهدة بهذا الخصوص حتى نتمكن من جعل التزاماتنا السياسية ملزمة قانونا.

كما نعلم جميعا، فإن الزيادة السريعة في أعداد المسنين كنسبة مئوية من سكان العالم تمثل أحد أبرز الاتجاهات الديمغرافية حاليا. وبحلول عام ٢٠٥٠، ستبلغ أعمار قرابة ٣٠ في المائة من سكان العالم ٦٠ سنة أو أكثر، وهو مؤشر على الحاجة الملحة إلى أن يولي المجتمع الدولي اهتماما لإعمال حقوق كبار السن. وتقر البرازيل بأهمية خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة وترحب بالعمل الذي يقوم به الخبير المستقل لمجلس حقوق الإنسان المعني بتمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان، وبعدم إغفال كبار السن في خطة عام ٢٠٣٠.

غير أن الإشارات الصريحة إلى الشيخوخة وحقوق كبار السن في المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان لا تزال قليلة بل ونادرة. من شأن توطيد حقوق الإنسان لكبار السن في وثيقة محددة وملزمة قانونا معالجة تنظيمها، تعزيز رصدها وإعمالها وتعزيز السياسات الوطنية الرامية إلى تحديد مسؤوليات الدول في هذا المجال على نحو أفضل. كانت الخطوة الأولى والمهمة صوب إطار دولي ملزم قانونا هي اعتماد اتفاقية البلدان الأمريكية بشأن حماية حقوق الإنسان لكبار السن في ١٥ حزيران/يونيه، التي كانت البرازيل واحدة من أوائل البلدان التي وقعت عليها. إنها إنجاز هام لنظام البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان الخاص بنا، ونأمل أن تساعد هذه العملية الإقليمية على إيجاد زخم لعملية التفاوض بشأن وضع اتفاقية تسري عالميا في إطار منظومة الأمم المتحدة.

يشكل الإعمال التام لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة أولوية بالنسبة للبرازيل، على نحو ما يتجسد في المركز الدستوري الذي تتمتع به اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في نظامنا القانوني المحلي وفي مشاركتنا في مكتب مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦. الإعاقة تؤثر بشكل غير متناسب على الفئات الضعيفة من السكان. تبين البيانات التي جمعتها منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي أن الإعاقة أكثر

شيوعا في البلدان المنخفضة الدخل منها في البلدان الأغنى. كما أن الإعاقة أكثر انتشارا في صفوف المنتمين إلى الخمس الأفقر من السكان وفيما بين النساء وكبار السن. الأطفال من الأسر المعيشية الأكثر فقرا والأقليات العرقية عرضة لخطر الإصابة بالإعاقة بدرجة أعلى بكثير. وعلى العكس، تظهر البيانات أيضا أن احتمالات أن يكون الأشخاص ذوو الإعاقة فقراء أكبر. وفي هذا الصدد، فإن أحد أعظم إنجازات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ هو إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة. ومعالجة لشواغل الحكومات والمجتمع المدني، تشدد أهداف التنمية المستدامة على احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة في الأهداف المتصلة بالتعليم والعمالة والتوسع الحضري.

وخلال العقد الماضي، شهدت البرازيل انخفاضا لم يسبق له مثيل في عدم المساواة، ويعود الفضل في ذلك إلى إطار تدابير الحماية الاجتماعية من قبيل تسويات الحد الأدنى للأجور بدرجة تتجاوز مستويات التضخم، برامج التحويلات النقدية المشروطة، توسيع نطاق نظم الحماية الاجتماعية، والاستثمار في التدريب المهني والتدريب على المهارات وتعزيز توفير العمل اللائق. وقد تحقق ذلك، إلى حد كبير، من خلال وضع تعريف شامل للأسر التي تستهدفها البرامج. لقد أظهرت تجربتنا الوطنية أننا لو لم نستهدف الأسر بجميع أشكالها – الأسرة الوحيدة الوالد والأسرة المكونة من مثلي الجنس والأسرة التي ليس لديها أطفال والأسرة المفتقرة إلى الوالدين – لما أنقذنا ٣٦ مليون برازيلي من الفقر. بل على العكس تماما: كانت أوجه الضعف والتمييز التي تعاني منها بالفعل ستزيد وتتفاقم.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد التزام البرازيل بإعلان كوبنهاغن وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، اللذين يقران بضرورة جعل الناس محور التنمية. وسنواصل الاسترشاد في سياساتنا على الصعيدين الوطني والدولي بالمبادئ والأهداف والالتزامات المكرسة في كوبنهاغن قبل ٢٠ عاما.

السيد وانغ من (الصين) (تكلم بالصينية): تود الصين أن تشكر الرئيس على عقد هذه الجلسة

وتؤيد الصين البيان الذي أدلى به ممثل جنوب أفريقيا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

لا يزال إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن الصادران عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية قبل ٢٠ عاما وثيقتين برنامجيتين تسترشد بهما الجهود العالمية للتنمية الاجتماعية منذ ذلك الحين. وعليه، فإنهما ذاتا أهمية تاريخية كبيرة ومستمرة. خلال السنوات العشرين الماضية، حقق المجتمع الدولي الكثير من النتائج الإيجابية في مجال التنمية الاجتماعية. انخفض عدد سكان العالم الذين يعيشون في فقر مدقع وشهدت بعض البلدان والمناطق تحسنا متواصلا في التنمية الاجتماعية عموما.

بيد أنه في نهاية عام ٢٠١٤، كان هناك أكثر من بليون نسمة ما زالوا يعيشون تحت خط الفقر وأكثر من ٢٠١ مليون شخص، منهم ٧٣ مليونا من الشباب، عاطلين عن العمل. أصبحت المشاكل القديمة والجديدة، مثل تغير المناخ والصراعات الإقليمية وأزمات الصحة العامة الناشئة، متداخلة، مما يشكل تحديات هائلة للتنمية الاجتماعية. لذلك من المهم أن تبدي البلدان شعورا بالمسؤولية التاريخية ورؤية مستقبلية في استجابتها المشتركة للتحديات الراهنة. وفي هذا الصدد، تود الصين أن تتشاطر الملاحظات التالية.

أولا، ينبغي أن تعمل البلدان على تنفيذ المهام الأساسية للتنمية الاجتماعية بطريقة شاملة ومتوازنة، بناء على ظروفها الوطنية. لا توجد مبادرات في مجال السياسات العامة يمكن تطبيقها في جميع الحالات في مجال التنمية الاجتماعية. تختلف البلدان في ظروفها ومستويات التنمية فيها وأولوياتها في مجال السياسات الاجتماعية. لقد حدد إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن القضاء على الفقر والعمالة الكاملة والإدماج الاجتماعي بوصفها الأهداف الأساسية الثلاثة للتنمية

الاجتماعية. ولدى صياغة وتنفيذ سياسات التنمية الاجتماعية، ينبغي أن تعمل البلدان على تحقيق تلك الأهداف بطريقة شاملة ومتوازنة، وكفالة المساواة بين السكان في تمتعهم بالفرص وبثمار التنمية.

ثانيا، ينبغي للبلدان بناء نظم سليمة للضمان الاجتماعي تهدف إلى توفير حماية فعالة لحقوق ومصالح الفئات الضعيفة. ووجود نظام جيد الإعداد للضمان الاجتماعي أمر مهم للتنمية الإيجابية والسليمة للمجتمع. واليوم، كثيرا ما يجد الفقراء والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة أن حالهم آخذ في التدهور، في حين أن مشكلة بطالة الشباب حادة بوجه خاص. ينبغي للبلدان تبني مبدأ التنمية التي تركز على الإنسان، تناول مسائل حماية الفئات الضعيفة من منظور إنمائي، بناء نظم سليمة للضمان الاجتماعي وتعزيز الإدماج الاجتماعي.

ثالثا، ينبغي للمجتمع الدولي تعزيز التعاون في مجال التنمية الاجتماعية وزيادة الدعم إلى البلدان النامية. وعلى الرغم من أن البلدان تختلف من حيث مستوياتها وقدراتها الإنمائية، فإنها جميعا تشارك في الجهود العالمية الرامية إلى تحسين التنمية الاجتماعية وتسهم فيها وتستفيد منها. على المجتمع الدولي إيلاء مزيد من الاهتمام إلى القضاء على عدم المساواة فيما بين البلدان وزيادة تقديم المساعدة إلى البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا، وذلك من أجل بناء قدرتها على التنمية الاجتماعية والتحسين الفعال لقدراتها على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وخلال الـ ٣٠ عاما أو أكثر التي انقضت منذ بدأت الصين القيام بإصلاحات والانفتاح، اخترنا طريق تنمية اجتماعية يتماشى مع ظروفنا الوطنية ذا صبغة صينية. في الشهر الماضي، اعتمدت الجلسة العامة الخامسة للمؤتمر الثامن عشر للحزب الشيوعي الصيني اقتراح اللجنة المركزية الداعي إلى وضع الخطة الخمسية الثالثة عشرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية. ومن الآن فصاعدا، تلتزم الحكومة الصينية بالتنمية المبتكرة والمنسقة والخضراء والمنفتحة التي يتقاسمها الجميع، وبالانخراط في إجراء إصلاحات اجتماعية كبيرة تهدف إلى إرساء أساس متين من أجل بناء مجتمع مزدهر بحلول عام ٢٠٢٠، بما في ذلك المساءلة في ما يتعلق بالحد من الفقر وتوفير التأمين الطبي الشامل لسكان المناطق الحضرية والريفية المصابين بأمراض خطيرة. وستعمل الصين أيضا بجد لتنفيذ مختلف المبادرات التي أعلن عنها الرئيس شي جين بنغ في مؤتمر قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (انظر A/70/PV.7، ص ١٥)، مع التركيز على المشاريع التعاونية الكبرى العشرة بين الصين وأفريقيا والإسهام بشكل إيجابي في التعاون مع بلدان أفريقيا في جهودها الرامية إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

السيد بيشنوي (الهند) (تكلم بالإنكليزية): نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل جنوب أفريقيا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

من المناسب حقا أن نحيط علما، بعد مرور ٢٠ عاما على اعتماد العالم لإعلان كوبنهاغن وبعد مرور ١٥ عاما على الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة، بالتقدم المحرز في مجال التنمية الاجتماعية، ولا سيما بالنظر لأننا اعتمدنا من فورنا خطة التنمية المستدامة التحولية لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠). يضع كل من إعلان كوبنهاغن وخطة عام ٢٠٣٠ الإنسان في محور التنمية. وتقر الوثيقتان أيضا بأن القضاء على الفقر ينبغي أن يكون الهدف الأساسي لجميع جهودنا. ومن الضروري أيضا أن نؤسس هذه الجهود على مبادئ العدالة الاجتماعية والإنصاف.

حققت العولمة والتكنولوجيا فوائد جمة للمجتمع العالمي. ومهما يكن من أمر، لا يزال عدم الإنصاف في العمليات العالمية يفاقم من التفاوت فيما بين البلدان، بما في ذلك من خلال فجوة رقمية آخذة في الاتساع. وفي ذلك الصدد، يجب

أن نشدد على أنه لا بد لإصلاحات السوق وبرامج التكيف الهيكلي من أن تركِز على جميع الناس.

إن النموذج الهندي للحكم له أثر عميق على القطاع الاجتماعي في بلدنا. فنهجنا من خلال تعزيز النمو المستدام والشامل من أجل سعادة ورفاه جميع أبناء شعبنا، لا يُغفل أحدا. إن شعار الحكومة sabka saath, sabka vikas، أي ”العمل بتكاتف، وتحقيق التنمية للجميع“. إن الحكومة تولي أكبر قدر ممكن من الأهمية لمسائل التعليم من أجل منفعة الجميع، وتعمل على تحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، وتطوير المهارات وتحويل الهند إلى النظام الرقمي. ونركِز بشدة ايضا على المرأة الريفية، والمسنين، والأشخاص ذوي الإعاقة.

بينما تواصل البلدان النامية التصدي لاستئصال شأفة الفقر، يجب أيضا على العالم المتقدم النمو أن يفي بالتزاماته بشأن المساعدة الإنمائية، ولا سيما المساعدة المقدمة لأقل البلدان نموا. وللقيام بعمل وطني فعال، من الجوهري تهيئة بيئة دولية ممكنة.

في الختام، أود أن أؤكد من جديد التزامنا بتنفيذ إعلان كوبنهاغن والوثائق الختامية للدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة باتباع السياسات التي تحقق العدالة الاجتماعية والتنمية الاجتماعية للجميع وتجعل الناس محورها.

السيد زاغاينوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نود أولا أن نشكر الرئيس على تنظيم جلسة اليوم.

يؤيد وفدنا البيان الذي أدلى به ممثل مصر بالنيابة عن مجموعة أصدقاء الأسرة.

في عام ٢٠١٥ نحتفل بحدث هام جدا، أي بالذكرى العشرين للقمة العالمية للتنمية الاجتماعية. ومن قبيل المصادفة أن هذا العام شهد أيضا اعتماد خطة التنمية المستدامة التي تُرسي حجر الأساس في رسم سياسة عالمية في ذلك المجال للسنوات الخمس عشرة المقبلة. ويسر وفدي أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) تتضمن النظر على نحو مناسب في القضايا الاجتماعية.

على الرغم من انقضاء عشرين عاما على اعتماد إعلان كوبنهاغن وخطة العمل فإنهما لم يفقدا أهميتهما. وتبين ذلك بجلاء حقيقة أن العناصر الرئيسية في قرارات كوبنهاغن محددة في إطار عمل خطة التنمية المستدامة الجديدة، ولا سيما في أهداف الخطة الإنمائية لعام ٢٠٣٠ بشأن استئصال شأفة الفقر، وتحقيق العمالة الكاملة، والمساواة بين الجنسين، والتعليم وخدمات الرعاية الصحية، وتعزيز التعاون الدولي في تلك المجالات.

نؤيد رسالة الأمين العام ومفادها أنه لا ينبغي أن يُترك أحد متخلفا عن الركب في تنفيذ خطة التنمية المستدامة. ونود أن نوجه اهتماما بشكل خاص نحو البرامج التي تهدف إلى ضمان تحقيق الإنصاف للأشخاص ذوي الإعاقة على قدم المساواة مع الأشخاص الآخرين عندما يتعلق الأمر بالممارسة الكاملة لحقوقهم وحرياتهم. ولا بد للدول من أن توسع من قدراتها لتهيئة بيئات يمكن الوصول إليها، وتنفيذ أحكام الاتفاقية المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وشيخوخة السكان تمثل أيضا تحديا رئيسيا. إذ أن تزايد عدد الأشخاص المسنين يتطلب توسيع نطاق الدعم الذي يتلقونه، وأن خطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة توفر لنا معيارا فعالا في ذلك المجال.

أما فيما يتعلق بمسائل الشباب، فينبغي لنا أن نهتدي بنصوص برنامج العمل العالمي للشباب. فالكثير من مستقبل البشرية يتوقف على نظام فعّال في مجال التربية والتعليم للشباب يتناول قيم المسؤولية المدنية، والتسامح، والمُثُل السلمية والصداقة فيما بين الشعوب. وننوه هنا بالأهمية الرئيسية للسياسات الهادفة إلى تعزيز التضامن بين الأجيال، بما في ذلك تلك التي تهدف إلى جعل الوعي بالأسرة التقليدية والقيم الأخلاقية مسألة ذات أولوية. نعتقد أن قوة ورفاه الأُسر من بين المتطلبات الرئيسية لأي مجتمع مستقر وللتنمية المستدامة في الأجل الطويل.

ينبغي للأمم المتحدة ولجنتها المعنية بالتنمية الاجتماعية القيام بدور رئيسي في تنفيذ هذه المهام. وينبغي للجنة بوصفها آلية فعّالة للنُهج الإنمائية المشتركة في مجال السياسات الاجتماعية، أن تكون منبرا رائدا لتقاسم الخبرات وأفضل الممارسات من أجل تنفيذ العناصر الاجتماعية للتنمية المستدامة، بما في ذلك معالجة مشاكل شيخوخة السكان، وضمان توفير الفرص المتكافئة للأشخاص ذوي الإعاقة، وتحسين حالة الشباب، وتعزيز دور الأسرة. ونحن من جانبنا، نلتزم بروح قرارات مؤتمر قمة كوبنهاغن العالمي للتنمية الاجتماعية، سوف نواصل العمل على تعزيز الحوار المتعدد الأطراف بشأن طائفة كاملة من المسائل الاجتماعية.

السيد باروس ميليت (شيلي) (تكلم بالإسبانية): تؤيد شيلي البيانين اللذين أدلى بهما ممثل جنوب أفريقيا بالنيابة عن مجموعة السبعة والسبعين والصين، وممثل إكوادور بالنيابة عن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

أود أن أشكر الرئيس على الدعوة إلى الاحتفال بالذكرى العشرين لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي انعقد في كوبنهاغن في آذار/مارس ١٩٩٥ والذي يتزامن مع نهاية تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية المعتمدة في عام ٢٠٠٠. إننا نتذكر ذلك اليوم ونؤكد من جديد التزامنا الذي قطعه المجتمع الدولي قبل عشرين عاما في تلك القمة التاريخية والتي ترأس لجنتها التحضيرية السفير خوان سومافيا، ممثل شيلي.

وطوال التاريخ، ما فتئت شيلي تسعى إلى بناء نظام اجتماعي يجمع بين الديمقراطية والعدالة الاجتماعية. ففي التسعينات من القرن الماضي، بدأ بلدنا بتوطيد دعائم الديمقراطية وتواصل مجددا مع العالم. وقد كان تعزيز القمة العالمية من بين الطرق لدينا للاعتراف بتضامن المجتمع الدولي الهائل معنا، وهو تضامن أظهره لنا طيلة السنوات التي كنا نرزح فيها تحت نير الديكتاتورية بإطلاقه العنان لمناقشة لمسألة كانت تشكل شاغلا عالميا. إن قمة كوبنهاغن كانت معلما على الطريق لأنها جمعت لأول مرة ١١٧ رئيس دولة وحكومة في اجتماع لمناقشة أولويات التنمية الاجتماعية في جميع أرجاء العالم. عندما كان الأمر يتعلق بالتنمية كانت العناصر الرئيسية المحركة تتمثل في المؤشرات المنذرة بتزايد عدم المساواة، مثل الفقر المدقع وتهميش قطاعات عديدة من المجتمع. وفي القمة، تم الاتفاق على أن تحقيق سياسة اجتماعية قوية يتطلب إنفاقا على المسائل الاجتماعية وإطارا مؤسسيا ملائما؛ والنتيجة كانت التغلب على المشاكل الاجتماعية التي كان يمر بها العالم وعلى التحديات التي كانت أمامه، وفوق ذلك كله من الجوهري زيادة الإنفاق على المسائل الاجتماعية وإعطائها أولوية في ميزانيات فرادى الدول، وإنشاء وتعزيز مؤسسات لتكون النجم الهادي في رسم السياسات الاجتماعية.

إن شيلي اعتقادا منها بأن التغلب على الفقر، وهو أول اختبار حاسم للإرادة السياسية لأي بلد في بناء مستقبل للبشرية، يرتكز على التعاون والمساواة. وقد طرحت شيلي في عام ١٩٩٥ اقتراحا بشأن أهمية بناء الدولة التي تقوم على المساواة، والعدالة الأساسية، وتكافؤ الفرص؛ وبعبارة أخرى، الدولة التي تجعل جهودها منصبة على الاستثمار في القطاع الاجتماعي، وتعمل على رعاية أضعف الفئات لديها بصورة فعّالة، وتوفر لهم فرص التعليم والعمالة.

غير أنه لا يمكن إقامة دولة المساواة هذه إلا إذا كانت مرتكزة على نوع جديد من التعاون.

وينبغي لهذا التعاون أن يتسم بالاستعداد لإدراك فكرة المواجهة بين البلدان الغنية والفقيرة، ورفضها نهائيا. كما ينبغي له أن يتسم بأولوية تقديم المساعدة التقنية، وتعزيز التعاون الأفقي والثلاثي بين بلدان الجنوب، وتحقيق الاتفاق بين الأطراف.

وفي أيلول/سبتمبر الماضي هذا، وفي مؤتمر القمة لرؤساء الدول والحكومات الذي انعقد لاعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠)، أكدت شيلي مجددا الالتزام

الذي تضمنه مؤتمر قمة كوبنهاغن بمواصلة العمل معا في ما يتعلق بقيم مؤتمر القمة ذاك وأهدافه. فهي لا تزال هامة، وترد بالكامل في الخطة التي اعتمدت مؤخرا. وبالتالي، نحن كررنا الحاجة الملحة إلى دمج أركان التنمية المستدامة الثلاثة: الاندماج الاجتماعي، والنمو الاقتصادي الشامل، والاستدامة البيئية. واليوم، قبل مجرد أيام من التاريخ المستهدف لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وبدء تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، نتطلع إلى إجراء إصلاحات هيكلية للنظام الدولي، بغرض التشجيع على تحقيق قدر أكبر من الاندماج الاجتماعي والتوعية البيئية في استراتيجيات التنمية، مع العمل باطراد على تعديل القواعد التي تنظم التدفقات المالية والاستثمارات والمديونية، بغية جعل هذه القواعد أكثر شفافية وإنصافا للجميع.

والأهداف التالية هامة بشكل خاص لبلدي: أولا، القضاء على الفقر بجميع أشكاله، مع الادراك بأن الفقر ظاهرة متعددة الأبعاد معقدة وديناميكية على حد سواء؛ ثانيا، كفالة الوصول العادل إلى التعليم الجيد، وتعزيز فرص تعلّم الجميع مدى الحياة، مع ضمان إمكانية الوصول، والجودة، والشمول، والتمويل؛ ثالثا، تحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين جميع النساء والفتيات من خلال تنفيذ جدول أعمال جديد بين الجنسين، يقوم على حقوق المرأة، والمساواة، واستقلالها الذاتي، فضلا عن منع ارتكاب أعمال العنف ضد المرأة واستئصال هذه الأعمال؛ رابعا، تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام، والعمالة الكاملة وتوفير العمل اللائق للجميع، حيث تعود المنافع إلى الجميع؛ خامسا، تعزيز المجتمعات السلمية والفعالة التي تشمل الجميع والتي تكون خاضعة للمساءلة على المستويات كافة، بهدف تحقيق التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، نعطي الأولوية لكفالة وصول الجميع إلى العدالة، ومكافحة الفساد، ووضع حد لكل أنواع العنف.

أخيرا ولكن ليس أقل أهمية، نحن نسلط الضوء على الدور الأساسي الذي اضطلعت به منظمات المجتمع المدني وننوّه به، سواء في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية لعام ١٩٩٥ أو في الجهود الرامية إلى تحديد التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، والذي عزز العمليتين التاريخيتين كلتيهما. والمشاركة الفعالة للمجتمع المدني تكفل الحوار البنّاء بين الدول الأعضاء، ومنظومة الأمم المتحدة، وجميع جهات النظام الفاعلة ذات الصلة، في سبيل تعزيز التعاون البنّاء والمركّز والمتماسك الذي يتسق مع الاتفاقات العالمية.

السيد رويس بلانكو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): يؤيد وفدي البيان الذي أدلى به ممثل إكوادور باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والبيان الذي أدلى به ممثل جنوب أفريقيا باسم مجموعة ال ٧٧ والصين.

أود أن أشكر الرئيس وفريقه على إتاحة هذه الفرصة الهامة لتقييم المدى الذي وصلنا إليه في السنوات العشرين منذ مؤتمر قمة كوبنهاغن للتنمية المستدامة، عندما اتفقت البلدان على القضاء على الفقر، وتحقيق العمالة الكاملة المنتجة والعمل اللائق للجميع، وتعزيز الاندماج الاجتماعي.

وبينما يمكننا اليوم أن نشير إلى التقدم الكبير المحرز في تنفيذ إعلان كوبنهاغن وبرنامج العمل، نحن بحاجة أيضا إلى الاعتراف بأنه لا يزال هناك طريق طويل لتنفيذ كل شيء جرى توخيه آنذاك، وبأن التحديات الرئيسية لا تزال تعترض التنفيذ السليم للبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة. ولدى تقييم تنفيذ الإعلان وبرنامج عمل، نرى أن أعمالنا ينبغي أن تتجه نحو تعزيز التنمية الاجتماعية وتحقيقها في إطار خطة جديدة للتنمية المستدامة، مع الاعتراف بأوجه التآزر والترابط والتكامل بين الأبعاد المختلفة للتنمية المستدامة، دون التقليل من مستوى التزامنا وطموحنا إزاء الركن الاجتماعي.

وبما أن الفقر سببه العديد من العوامل وليس مجرد انخفاض الدخل الشخصي، فإن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) تنص على أن القضاء عليه هو أكبر تحد يواجه

العالم، ويشكل شرطا حيويا مسبقا لتحقيق التنمية المستدامة. وذلك ينطوي على الحاجة إلى اعتماد سياسات تحويلية طويلة الأجل تتصدى لأسباب الفقر المزمن، وتجعل التقدم المحرز لا رجعة فيه. والنمو الاقتصادي أمر ضروري، ولكنه ليس كافيا لتحقيق أهدافنا الإنمائية. وتزايد عدم المساواة، سواء داخل الدول أو بينها، يعوق التقدم نحو القضاء على الفقر وتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية. والعمالة الكاملة المنتجة والعمل اللائق للجميع هو هدف يتطلب تعزيز إضفاء الطابع الرسمي على العمالة، وتوطيد الحوار الاجتماعي، وإرساء السياسات التي تتناول الخصائص المميزة لمختلف قطاعات السكان، مثل النساء، والشباب، والمسنين، والأشخاص ذوي الإعاقة، من بين أمور أخرى. ومع فهمنا للقوى المحركة لسوق العمل الحالية، ينبغي ألاّ نستسلم بسبب عدم استقرار العمالة وتدهور أوضاع العمال. على العكس من ذلك، يجب أن نهيئ مناخا مواتيا لتعزيز رفاه جميع العمال في بيئة تعزز النمو الاقتصادي والتنمية.

والاهتمام باحتياجات الفئات الضعيفة المهمشة وإشراكها الاجتماعي أمر حيوي لتحقيق التنمية المستدامة. ونحن التزمنا في كوبنهاغن بتعزيز التكامل الاجتماعي القائم على عدم التمييز، والتسامح، واحترام التنوع، وتكافؤ الفرص، والتضامن، والأمن، ومشاركة جميع الناس. لذلك، وعدنا في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بألاّ يتخلّف أحد عن الركب. وهذا يعني أن جميع أنواع الأسر – جماعات السكان الأصليين، والسكان المنحدرين من أصل أفريقي، والمزارعون، والمثليات، والمثليون، ومجموعات مزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، وجميع أفراد المجتمع – هي جزء فعال من التنمية. وهذه الخطة تنتمي إلى هذه الأسر، وهي موجهة نحو جعلها تستفيد منها دون تفرقة أو تمييز. ولا يمكن أن يكون هناك أي مواطن درجة أولى أو ثانية. فهناك التزام بإشراك كل فرد في الاستراتيجيات التي تم التعهد بها للوفاء بهذا الالتزام الجديد بالتنمية.

علاوة على ذلك، إن توافر المعلومات الحسنة التوقيت والشاملة والمفصلة من الدول أمر ضروري لتحقيق مزيد من الاتساق على الصعيدين الوطني والدولي في صياغة وتنفيذ السياسات التي تؤدي إلى إحراز نتائج متوازنة في ميدان التنمية الاجتماعية. لهذا السبب، فإن التعاون الدولي ضروري لتعزيز القدرات الإحصائية الوطنية في جمع البيانات وتصنيفها وتحليلها. وتعزيز تلك القدرات على الصعيدين الوطني والمحلي جزء أساسي لنجاح عملية تحقيق التنمية الاجتماعية بإنصاف.

وبعد أن مرت عشرون سنة، يجب تحليل التقدم المحرز والتحديات التي تنتظرنا بغرض إعادة النظر ليس في كيفية تفكيرنا تجاه التنمية الاجتماعية فحسب، ولكن أيضا تجاه المسارات التي ينبغي أن نسلكها. وفي ضوء ذلك، فإن هذه الجلسة لإحياء ذكرى مؤتمر قمة كوبنهاغن تفتح باب النقاش الذي نتوقع أن يُبنى عليه في الدورة المقبلة للجنة التنمية الاجتماعية، وموضوعها ذو الأولوية هو إعادة صياغة التنمية الاجتماعية وتعزيزها في العالم المعاصر. ويجب أن نجري فيها مناقشات موضوعية، ونسلط الضوء على الإجراءات الملموسة التي تتيح لنا تعزيز التنفيذ الفعال والمتوازن للبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة.

السيد غونثاليث فرانكو (باراغواي) (تكلم بالإسبانية): أولاً، أود أن أبدأ بالقول بأن باراغواي تؤيد البيانين اللذين أدلى بهما ممثل جنوب أفريقيا باسم مجموعة ال ٧٧ والصين، وممثل إكوادور باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

لقد جسد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، الذي نحتفل اليوم بالذكرى السنوية العشرين لانعقاده، رغبة الدول في إعطاء الأولوية للقضاء على الفقر، وتعزيز العمالة الكاملة، وتوفير العمل اللائق، وتحقيق هدف التكامل الاجتماعي في الخطط الوطنية والدولية. والاحتفال بمؤتمر القمة في هذه القاعة

رمزي وضروري على حد سواء، إذ يساعدنا على أن نتذكر أهمية القرارات التي أسهمت في تحسين نوعية حياة الناس في جميع أنحاء العالم. وهذا العام، من محاسن الصدف أننا نحتفل بالذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة والذكرى السنوية العشرين لانعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وإذ نقوم بذلك، فإننا نقطع خطوة هامة في الاتجاه الصحيح عن طريق اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) التي صُممت أهدفها على نحو يلائم تحديات عصرنا. واليوم، تؤكد جمهورية باراغواي مجددا التزامها بالركائز الثلاث لمؤتمر القمة، وترحب ببدء نفاذ خطة إنمائية جديدة عما قريب، تتيح فرصة فريدة للقضاء على الفقر بجميع أبعاده.

وعلى الرغم مما لدينا من أدوات وصكوك هامة لتعزيز التنمية الاجتماعية، وعلى الرغم مما أُحرز من تقدم كبير في جميع أنحاء العالم، فإن الواقع يبين اليوم، للأسف، أن الفجوة الناجمة عن أوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية آخذة في الاتساع فيما بين البلدان وداخلها. وشعب باراغواي ضحية أيضا لتلك الأوجه من عدم المساواة. وعلى الرغم من النمو الاقتصادي المطرد في باراغواي في السنوات الأخيرة، فإن التحدي الرئيسي الذي تواجهه حكومتنا لا يزال يتمثل في ضمان أن يكون هذا النمو شاملا للجميع وأن يصل إلى جميع قطاعات السكان، لا سيما النساء والشباب، والأطفال، والضعفاء والمهمشين من كبار السن، والأشخاص ذوي الإعاقة، والشعوب الأصلية، والأشخاص الذين يعيشون في المناطق الريفية.

وأود أن أؤكد أن باراغواي أحرزت تقدما تدريجيا في تحقيق السياسات الاجتماعية القائمة على الحقوق. فعلى مدى الأعوام ال ١٥ الماضية، زادت الاستثمار الاجتماعي بصورة تدريجية، لا سيما في مجال الرعاية الصحية والتعليم. وبالإضافة إلى ذلك، أحرزت باراغواي على مدى العقد الماضي تقدما هائلا في الحد من الفقر والفقر المدقع من خلال مواصلة تنفيذ مختلف البرامج الاجتماعية التي تستهدف الفئات الضعيفة والأفراد الضعفاء. ويشكل القضاء على الفقر أولوية وطنية بالنسبة لحكومتنا، ويكتسي أهمية حاسمة لبناء بلد متماسك اجتماعيا خال من أوجه عدم المساواة.

وأود أن أشدد على القيمة التي توليها باراغواي، بوصفها بلدا ناميا غير ساحلي، للتعاون الدولي كأداة لدعم الاستراتيجيات والبرامج الإنمائية الوطنية. ولذلك، ندعو شركاءنا في التعاون إلى مواصلة الالتزام بتقديم الموارد للبلدان النامية من أجل دعم جهودها الوطنية الرامية إلى تحقيق التنمية الاجتماعية الشاملة للجميع، التي تساعد على تحسين مستوى المعيشة لشعوبها.

في الختام، نعتقد أن تحقيق التنمية الاجتماعية في بلداننا لا غنى عنه من أجل ضمان تحقيق التنمية الشاملة والمنصفة والمستدامة في جميع أنحاء العالم. ونحن نعلم أنه، للقيام بذلك، يجب علينا أن نكفل إيلاء الأولوية لمكافحة عدم المساواة. ولا يمكن أن نسمح باستمرار ازدياد عدم المساواة فيما بين البلدان وداخلها، لأنه يمكن أن يعرض للخطر التقدم الذي تم إحرازه في الحد من الفقر. وبعد عشرين عاما على انعقاد مؤتمر قمة كوبنهاغن، يجب علينا جميعا، نحن الذين نأمل بناء عالم أكثر استقرارا وازدهارا، أن نؤكد من جديد بالأفعال التزامنا بجعل الإنسان محور التنمية وبألا نترك أي أحد يتخلف عن الركب.

السيد خوشرو (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثل جنوب أفريقيا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وممثل مصر بالنيابة عن مجموعة أصدقاء الأسرة.

لقد شهد عالمنا تغيرات كبيرة منذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية لعام ١٩٩٥. لكن تجدر الإشارة إلى أنه في مواجهة جميع التغييرات وعلى الرغم من أن التقدم المحرز نحو الوفاء بالتزامات كوبنهاغن لما زال متفاوتا، فإن إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج عمله يظلان صالحين ووجيهين. ولا يزالان يمثلان توافقا عالميا في الآراء

بشأن القضاء على الفقر، وتعزيز العمالة الكاملة والمنتجة، وتعزيز الاندماج الاجتماعي، باعتبارها الأهداف الرئيسية الثلاثة للتنمية الاجتماعية.

وكما أُشِيرَ إلى ذلك أيضا في تقرير الأمين العام (A/70/173)، فإن تزايد أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها، واستمرار ارتفاع معدلات البطالة، لا سيما بين الشباب، والتوترات والصراعات الاجتماعية، وتدهور البيئة والأثر السلبي لتغير المناخ، من بين التحديات المعقدة والمترابطة في جميع الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تتطلب وضع سياسات عامة للقيام باستجابة أكثر شمولا واتساقا وتكاملا.

وبناء على الدروس المستفادة من تنفيذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، فضلا عن الأهداف الإنمائية للألفية، فقد حان الوقت لكفالة الإدماج الكامل للعناصر الثلاثة للتنمية الاجتماعية في خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة. واعتراف قادة العالم بأن القضاء على الفقر هو أكبر تحد عالمي، وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، إعتراف صريح بما فيه الكفاية. ومن المشجع أيضا أن نلاحظ أن ٩ من بين ١٧ هدفا من أهداف التنمية المستدامة تكتسي أهمية بالغة. ويحدونا الأمل في أن تحقيق تلك الأهداف سيحسن الحالة العامة للمسنين، والشباب، والأشخاص ذوي الإعاقة، ودور الأسرة في جميع أنحاء العالم. ومعالجة عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها، على النحو المبين في الهدف ١٠ من أهداف التنمية المستدامة، أمر أساسي قطعا لتحقيق هذا الأمل.

وفرض الجزاءات العشوائية والوحشية، فضلا عن الجزاءات الانفرادية غير القانونية على البلدان النامية، التي كانت لها آثار سلبية شديدة على إنجازاتها في مجال التنمية الاجتماعية، مثال واضح في هذا الصدد. والواقع أن البيئة الخارجية، بالنسبة للبلدان المتضررة، لم تكن مواتية بل كانت ضارة. والأفراد، لا سيما أولئك الذين ينتمون إلى الفئات الاجتماعية المذكورة، هم الأكثر تأثرا بهذه التدابير الضارة واللاإنسانية. وهم يتحملون وطأة الضرر الناجم عن فرض الجزاءات. وهذا يتنافى تماما مع الوعود التي قطعتها البلدان المتقدمة النمو بدعم البلدان النامية في جهودها الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية، بما في ذلك الأهداف الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة لعام ١٩٩٥ (A/CONF.166/9).

ولا بد من مساءلتها عن الأضرار والمعاناة التي تسببت فيها سياساتها.

وما من شك في أن النزاعات هي الأكثر تدميراً للإنجازات الاجتماعية التي حققتها البلدان المتضررة. فالنزاعات وما ينجم عنها من زعزعة استقرار الحكومات باعتبارها الرعاة الرئيسيين والجهات الفاعلة الرئيسية في ميدان التنمية الاجتماعية تنطوي على عواقب يصعب تصورها بالنسبة لمكتسبات البلدان في مجال التنمية الاجتماعية. ودعم المجموعات الإرهابية وتمويلها وتسليحها وإرسالها إلى البلدان المراد زعزعة استقرارها بات خطراً إضافياً، مع تداعيات لا يمكن تصورها على التنمية الاجتماعية في البلدان المستهدفة وخارجها.

وجمهورية إيران الإسلامية تولي أهمية كبرى لكفالة التنمية الاجتماعية لمواطنيها. ويتجلى ذلك في التحسين المستمر لمؤشر التنمية البشرية في البلاد على مدى العقود الأربعة الماضية. وفي الوقت نفسه، تولي الحكومة اهتماماً استثنائياً للاحتياجات الخاصة لفئات معينة حددها مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

وتولي جمهورية إيران الإسلامية أولوية متقدمة لكفالة تمتع المسنين من مواطنيها بالحقوق والامتيازات العديدة الممنوحة لهم سواء من خلال القيم الثقافية والدينية أو بموجب القانون. ودور الأسرة والمتطوعين والمجتمعات المحلية ومؤسسات رعاية المسنين وسائر المنظمات ذات القاعدة المجتمعية في تقديم الدعم والرعاية غير الرسمية لكبار السن أمر لا غنى عنه. وفي الوقت نفسه، تقدم لهم الحكومة عدداً من الخدمات، ومنها تأمين

الدخل، خصوصاً بالنسبة لأولئك الذين يعيشون في المناطق الريفية والنائية، والقضاء على الأمية بين كبار السن والحصول على الخدمات الاجتماعية والعامة والترفيه والعلاج بالمجان.

وتلتزم حكومتي التزاماً تاماً بحماية مؤسسة الأسرة وتعزيزها. فالأسرة ركن أساسي في جميع خطط التنمية الوطنية. وعلى صعيدي رسم السياسات والتنفيذ، يولى اهتمام خاص لحماية مؤسسة الأسرة والنهوض بها. وتشجع الحكومة مشاركة المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية الداعمة للأسرة على مستوى السياسات وتنفيذها وتقدم لها الدعم. والإنجازات التي حققها جيل الشباب لدينا إزاء خلفية الجزاءات غير القانونية وغير المبررة وكل الصعاب الأخرى كانت متميزة وملهمة. وكان لتمكين الشباب والاستثمار المكثف للحكومة في قطاعي التعليم والصحة ثماره اليانعة. وتفتخر إيران بتفوقها في التخصصات المتقدمة في العلوم والتكنولوجيا. ومع ذلك، فإن حكومة بلادي تدرك أن عليها أن تبذل جهوداً أكبر، لا سيما على صعيد تهيئة فرص العمل.

ختاماً، فإن الحكومة تولي أولوية عالية أيضاً لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك من خلال التعليم والتدريب المهني. كما تقدم الحكومة الحوافز لأرباب الأعمال لتوفير فرص العمل المناسبة لهم.

السيد عبد الرحمانوف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أشكر الرئيس ماغنز ليكتوفت على عقد جلسة اليوم. وكازاخستان انخرطت، مع شركاء آخرين، بعمق في الفريق العامل المفتوح الذي وضع أهداف التنمية المستدامة لتكون بمثابة بوصلة عالمية حقيقية للتقدم والازدهار. ومن الجلي أن نجاح أهداف التنمية المستدامة يتوقف على التزام كل الدول الأعضاء.

ولذلك، فقد عقدت كازاخستان العزم على المشاركة في الجهود الدولية لتعزيز السلام والاستقرار، والقضاء على الفقر وعدم المساواة في العالم، والقضاء على الأمراض الخطيرة والتخفيف من آثار تغير المناخ. وسعينا للحصول على مقعد غير دائم في مجلس الأمن يستند إلى الركائز الأربعة للأمان النووي والأمن الغذائي وأمن الطاقة والأمن المائي. ولذلك، فإن أفريقيا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية عموماً تمثل أولويات عالية بالنسبة لكازاخستان. وسيحتاج النموذج الجديد والتغير التحولي إلى موارد هائلة. وقد اقترح السيد نور سلطان نزاربايف، رئيس كازاخستان، أن تنظر كل دولة من الدول في تخصيص ١ في المائة من ميزانيتها العسكرية سنوياً لصالح الصندوق الاستئماني لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتنمية الاجتماعية المستدامة.

لقد تأثر اقتصاد كازاخستان سلباً بعوامل خارجية نتيجة انهيار الأسواق العالمية الذي أدى إلى تباطؤ الاقتصاد العالمي بشكل عام. وعلى الرغم من المخاطر، فقد تهيأت فرص جديدة. وكما أعلن رئيس بلدي في خطابه الأخير عن حالة الأمة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، بالرغم من الأزمة العالمية، ستطبق كازاخستان، لأول مرة، استراتيجية استباقية لمعالجة الأزمة تضم الكثير من النهج، ومنها الخطة الخمسية الثانية للتنمية الصناعية الإبداعية، والبرنامج الحكومي – المسار المشرق – لتطوير البنية التحتية، والمائة خطوة العملية لتنفيذ خمسة إصلاحات مؤسسية، وتهدف جميعها إلى إزالة الحواجز الإدارية للأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتحسين الإدارة والتعليم والرعاية الصحية.

وعلى الرغم من التحديات الراهنة، فقد تضاعف الإنفاق الاجتماعي للحكومة ثلاث مرات تقريباً من حيث القيمة الحقيقية. وفي عام ٢٠١٦، ومن خلال تحقيق الاستفادة المثلى من نفقات الميزانية، نعتزم تحسين منظومتي التعليم والرعاية الصحية وزيادة مرتبات العاملين في مجالي الرعاية الصحية العامة والضمان الاجتماعي وموظفي الخدمة المدنية. وسوف تزيد المنح الدراسية الشهرية والمزايا الاجتماعية وستكون

معاشات التضامن مسايرة للتضخم سابقة له. وستوضع معايير متطورة لتوفير حد الكفاف لإعاشة أكثر الفئات ضعفاً، من خلال تكثيف الاستثمارات في رأس المال البشري.

وخارطة الطريق الثانية للتوظيف ستكفل استقرار سوق العمل، مع زيادة التمويل. وفي الوقت نفسه، فإن التوسع في القروض متناهية الصغر لتنمية المشاريع سيكون محوراً رئيسيا في سياستنا في مجال الاستثمار. وبدعم من شركائنا الدوليين، ستصبح مراكز التدريب لدينا نماذج لتوفير التعليم الفني والمهني للبلد برمته. وكدولة عضو تشعر بالمسؤولية، ستبقى كازاخستان ملتزمة بقوة بالضمان الاجتماعي الشامل وبناء القدرة على التكيف على الصعيدين الوطني والإقليمي. وأنا لا أعرض برامج التنمية في كازاخستان لمجرد تسجيل إنجازاتنا التي لا تنازع، بل إنني أفعل ذلك كدعوة للدول الأعضاء، لا سيما البلدان النامية، فنحن مستعدون لتشاطر تجربتنا معها.

وكازاخستان تدعو الدول الأعضاء كافة للمشاركة في المعرض الدولي ”إكسبو ٢٠١٧“، تحت شعار ”طاقة المستقبل“، الذي سيقام في أستانا في الفترة من ١٠ حزيران/يونيه إلى ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. والهدف الرئيسي لذلك الحدث هو إبراز أهمية توفير فرص متساوية وعادلة في الوصول إلى مصادر الطاقة بالنسبة للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً، أساساً، مع التركيز على شمول الجميع والعدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين والقضاء على الفقر.

في الختام، يشرفني أن أبلغ الجمعية أنه في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، أصبحت كازاخستان عضواً كامل العضوية في منظمة التجارة العالمية. ويسمح لنا ذلك بتعميق التفاعل مع أسواقنا التقليدية واغتنام الفرص لإقامة تعاون متبادل المنفعة مع شركاء جدد.

السيدة فام (فييت نام) (تكلمت بالإنكليزية): يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لجنوب أفريقيا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر للرئيس موغنس ليكيتوفت على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة الرفيعة المستوى للاحتفال بالذكرى العشرين لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. إنه حقا من المناسب لنا أن نغتنم هذه الفرصة لكي نؤكد من جديد التزامنا الشديد بإعلان كوبنهاغن وخطة العمل. إن قمة كوبنهاغن لعام ١٩٩٥ كانت أول مؤتمر للأمم المتحدة بشأن التنمية الاجتماعية، غير أن رؤيا ومبادئ القمة لا تزال على جانب كبير من الأهمية، وما تزال تلهم العديد من الالتزامات الدولية الأخرى، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة، ”المستقبل الذي نصبو إليه“ (القرار ٦٦/٢٨٨، المرفق). واجتمع مؤخرا قادتنا واتفقوا بالإجماع على وضع التنمية الاجتماعية في صميم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ٧٠/١).

لقد قطعنا شوطا طويلا نحو الوفاء بإعلان كوبنهاغن، وخطة العمل، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. فقد ساعدنا، على سبيل المثال، مئات الملايين من الناس الذين تحرروا من الفقر المدقع، وعملنا على تلبية أهم الاحتياجات لديهم، بما في ذلك توفير فرص العمل، والرعاية الصحية، والتعليم، والمياه والصرف الصحي. أما احترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك الحق في التنمية، فقد تم تعزيزها وتقويتها. وتم الاعتراف باحترام الإنصاف والمساواة بين المرأة والرجل، على الرغم من أن ذلك لم يتحقق بصورة كاملة. إن مشاركة النساء وقيامهن بأدوار قيادية في الحقوق السياسية، والمدنية، والاقتصادية، والثقافية، والتنمية قد تحسنت تحسنا كبيرا، وعمل العديد من السياسات والبرامج على ضمان ذلك وتوسيعه. وتحسن إطار عمل التعاون الدولي، والإقليمي ودون الإقليمي من أجل التنمية الاجتماعية، انطلاقا من روح الشراكة من خلال الأمم المتحدة والمؤسسات المتعددة الأطراف الأخرى. إن هذه الأسس المتينة لتنفيذ خطة التنمية

المستدامة لعام ٢٠٣٠ تمثل العنصر الرئيسي في تعزيز التقدم الاجتماعي، والعدالة والرفاه بطريقة تحويلية حقا.

إن عددا من التحديات، الجديدة والقديمة تمنعنا من تحقيق التنمية الاجتماعية للجميع. فعدم المساواة يتزايد، داخل الدول وفي ما بين الدول. وأصبحت جوانب الضعف أكثر حدة، لا سيما في ظل النزاع والعنف، والتقلبات الاقتصادية العالمية، والكوارث، وتغير المناخ. وأن من يتحمل الوطأة الكبرى جراء ذلك النساء، والأطفال، والفقراء، والمسنون، والأشخاص ذوو الإعاقة والأقليات. كل هذا يُذكرنا بالحاجة حتى إلى القيام بأعمال أجرأ وأكثر تصميما وتحديدا للتصدي لهذه التحديات.

لقد تعلمنا في العقدين الماضيين العديد من الدروس القيمة. ويبرز البعض منها بوصفه هاما جدا في أعقاب قمة كوبنهاغن، وفي تنفيذ خطة التنمية لعام ٢٠٣٠ التي تود فييت نام أن تشدد عليها.

أولا، لا يزال القضاء على الفقر يمثل أكبر تحدٍ في التنمية العالمية، ولذلك تم تحديده بوصفه الهدف الأسمى لخطة التنمية لعام ٢٠٣٠. إن ما حققناه حتى الآن شيء عظيم ولكن لا يزال يتعين فعل المزيد، مما سيتطلب نهجا أكثر شمولية. ومن الجدير بالذكر أنه تم تخفيض معدل الفقر في فييت نام من ٥٨ في المائة في عام ١٩٩٣ إلى ٨,٤ بالمائة في عام ٢٠١٤. وفي الفترة المقبلة، ٢٠١٦-٢٠٢٠، سوف تنتقل فييت نام من قياس البعد الواحد للفقر إلى النهج المتعدد الأبعاد. إن برنامج تخفيض الفقر الجديد لدينا لن ينظر إلى الدخل فحسب، بل أيضا إلى ظروف المعيشة، والرعاية الصحية، والتعليم، والإسكان، والمياه والصرف الصحي، والحصول على المعلومات.

ثانيا، لا بد للسياسات الاجتماعيات من أن تكون جزءا من السياسات الإنمائية الشاملة بدلا من كونها أدوات لمعالجة الآثار السلبية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والأزمات. وللإبقاء على المكاسب التي تحققت والوصول إلى النسبة المئوية المتبقية من التنمية الاجتماعية، يجب علينا أن نساعد الناس، خاصة الفئات الضعيفة، في تعزيز المرونة والقدرة لديهم على تحمل الصدمات الخارجية والتعافي من الحوادث الطارئة المحتملة. كذلك ينبغي للحكومات أن توفر الحماية الاجتماعية في جميع الأوقات لضمان حصول كل شخص على الدخل الأساسي المأمون والحصول على الرعاية الصحية الأساسية طيلة دورة الحياة. وتتخذ فييت نام خطوات مصممة في ذلك الاتجاه بتنفيذها استراتيجية الحماية الاجتماعية حتى عام ٢٠٢٠.

ثالثا، كما تم تأكيده في كوبنهاغن، ينبغي لجميع الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية الاجتماعية أن تجعل الناس في الصميم. إن الناس هم المنتفعون من التنمية والقوة الدافعة لها. ومن الحيوي عند رسم السياسات والبرامج الإنمائية الرئيسية الإصغاء إلى أصوات الناس، بما في ذلك على المستوى الشعبي. ووفقا لذلك، تسعى فييت نام إلى ضمان أن يعرف الناس، ويناقش الناس، وينفذ الناس، ويرصد الناس ويستفيد الناس.

وأخيرا وليس آخرا، فإن الشراكة العالمية لا مندوحة عنها لتحقيق التنمية الاجتماعية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعزز التعاون، بما في ذلك الوفاء بالتزامات المساعدة الإنمائية، وتعزيز بناء القدرات ونقل التكنولوجيا، وتهيئة الظروف المواتية للبلدان النامية لوضع وتنفيذ سياسات التنمية الاجتماعية.

بمناسبة هذه الذكرى العشرين لمؤتمر قمة كوبنهاغن للتنمية الاجتماعية، فلنؤكد ونعيد التأكيد جميعا التزامنا بإعلان كوبنهاغن وبرنامج العمل، ونعمل معا من أجل التنفيذ الناجح لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

السيد بيترسن (الدانمرك) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا أن أعلن عن تأييدي للبيان الذي أدلى به في وقت سابق هذا الصباح المراقب عن الاتحاد الأوروبي بالنيابة عن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

بوصفي الممثل الدائم للدانمرك، أشعر بشرف وتميز خاصين إذ أتكلم هنا اليوم في هذه الجلسة بشأن تنفيذ نتيجة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي انعقد قبل عشرين عاما. فعندما انعقد مؤتمر القمة في كوبنهاغن كان أهم مؤتمر دولي يُعقد على الإطلاق في الدانمرك، وفي الحقيقة كان أيضا أكبر تجمع على الإطلاق لرؤساء الدول والحكومات يحدث في أي مكان في العالم. وقد تشرفت بوصفي دبلوماسيا يافعا بالمشاركة شخصيا في التخطيط والتنفيذ لهذا المؤتمر، وبوسعي أن أشهد على التشوق والتوقعات والإحساس الكبير بالالتزام التي كانت تخالج الناس في جميع أرجاء مركز المؤتمرات. وكان من دواعي الفخر الشديد لدى الدانمرك أن تستضيف القمة. فالتضامن والتنمية الاجتماعية الشاملة عنصران يحددان تنمية المجتمع الدانمركي كما نعرفه اليوم. وما برحا لأكثر من خمسين عاما يمثلان أحد الجوانب المحددة لاتصالنا مع أشد البلدان فقرا في العالم وسنظل كذلك. ولا تزال الدانمرك من بين بضعة بلدان تخصص على الأقل ٠,٧ في المائة من إجمالي الناتج المحلي لديها للمساعدة الإنمائية الرسمية.

كانت المواضيع الرئيسية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في عام ١٩٩٥ هي: القضاء على الفقر، وتحقيق العمالة الكاملة للجميع، وتعزيز الاندماج الاجتماعي. وللتأمل في أهمية القمة وأهمية برنامج عملها اليوم، اسمحوا لي أن أقتبس من بيان القمة الذي أدلى به الرئيس الراحل نيلسون مانديلا، رئيس جنوب أفريقيا: ”لقد تجمعنا هنا للإجابة على سؤال واحد: كيف يُمكن للبشرية أن تتعاون لبناء حياة أفضل للجميع؟“. لا يزال ذلك السؤال هاما اليوم كما كان قبل عشرين عاما. لقد تعين علينا أن نجيب على ذلك السؤال في برنامج العمل لعام ١٩٩٥، وعند اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠٠٠، وفي الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة – ”المستقبل الذي نصبو إليه“ (القرار ٦٦/٢٨٨، المرفق) – وقبل بضعة أشهر فقط في خطة التنمية المستدامة التاريخية لعام ٢٠٣٠ (القرار ٧٠/١) التي اعتمدت في القمة المعقودة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.

وكجزء من خطة عام ٢٠٣٠، يظهر البعد الاجتماعي بقوة كأحد الأبعاد الثلاثة الشاملة، أمّا البعدان الآخران، كما نعلم، فهما البعدان الاقتصادي والبيئي. وهذا الأمر هام بطبيعة الحال، إذ أن التنمية الاجتماعية معترف بها الآن تماما كجزء لا يتجزأ من التنمية المستدامة. وعلى الرغم من الاعتراف بها أصلا في كوبنهاغن عام ١٩٩٥، فهي موجودة عندنا الآن في الخطة. وإذا أريد تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ الطموحة، فمن الأهمية بمكان ألاّ نترك أحدا يتخلف بالفعل عن الركب. وهذا ينطبق على الشباب العاطلين عن العمل، وكبار السن من ذوي الدخل المنخفض أو الذين لا دخل لهم، والأشخاص المعوقين، والشعوب الأصلية، وأي مجموعة أخرى تشعر بخطر التهميش. واليوم، ما زلنا نرى في كثير من المجتمعات أن الناس يجري تهميشهم أو هم عرضة لخطر التهميش لا لشيء إلاّ لنوع الجنس، أو العرق، أو السمات الجنسية، أو عوامل أخرى. ونحن بحاجة إلى التأكد من عدم ترك هذه الجماعات وراءنا، ومن أنها مشمولة، وأن حقوق الإنسان الخاصة بها محترمة ومحمية.

وتهيئة الفرص المتكافئة وكفالتها لجميع المواطنين مهمة ليست سهلة، ولكنها ممكنة. ومن الواضح أنها من مسؤولية الحكومات، ولكن الواضح كذلك أن خطة ٢٠٣٠ تتطلب أن تدخل الحكومات في شراكة مع المجموعة الصحيحة من الدول وأصحاب المصلحة، بما في ذلك القطاعان الخاص والاجتماعي، بغية إنجاز هذه المهمة. واسمحوا لي أن أقدّم مثالا واحدا على ما يمكن أن يعني ذلك في واقع الحياة.

إن شركة المتخصصين هي شركة اجتماعية في الدانمرك تُعنى بالاحتياجات والموارد والمهارات المحددة للناس الذين يعانون من التوحد ومن تحديات مماثلة. والموظفون فيها يعملون كمستشارين في مجال الأعمال، ويقومون بمهام من قبيل اختبار

البرامج، والبرمجة، وإدخال البيانات للقطاعين الخاص والعام. والشركة هي مشاركة رائدة في حركة عالمية لتهيئة فرص العمل للناس الذين يعانون من التوحد ومن تحديات مماثلة، ولولا ذلك لواجه هؤلاء الناس الاستبعاد في كثير من الأحيان. واليوم هناك فروع لشركة المتخصصين في ١١ بلدا بالإضافة إلى الدنمارك. ويتعين علينا أن نطمح إلى أمثلة كهذه من أجل مواصلة التطورات الإيجابية تجاه أسواق العمل التي تكون أكثر شمولا، كما الحال في هذا المثال، وتجاه المجتمعات التي تكون أكثر شمولا بصورة عامة.

لقد قطعنا شوطا طويلا في تنفيذ إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج العمل، ولكن من الواضح أننا لا نزال بعيدين عن تحقيق التنمية الاجتماعية للجميع. فنحن بحاجة إلى مواصلة الكفاح ضد الفقر المدقع، واستبعاد المجموعات والبلدان، وقمع حقوق الإنسان للأفراد. وبوجود خطة عام ٢٠٣٠، بات لدينا منهاج للعمل. وهو ضروري وطموح معا. فلنهبّ إلى العمل. وإنني أؤكد للجمعية على مواصلة الدانمرك انخراطها بقوة في الكفاح من أجل حياة أفضل للجميع.

السيدة يباراغويري (الفلبين) (تكلمت بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، اسمحوا لي أن أشكر رئيس الجمعية العامة على عقد هذه الجلسة للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

إن الفلبين تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل جنوب أفريقيا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

لقد مرّ عشرون عاما منذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، وبينما ننتقل من الأهداف الإنمائية للألفية إلى خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠)، فإن ذلك يشكل فرصة طيبة لتقييم ما حققناه والتفكير فيه، ولتجديد التزامنا بالعمل الذي لا يزال يتعين القيام به. فالقضاء على الفقر، وتعزيز فرص العمل، والاندماج الاجتماعي أمور هامة اليوم كما كانت قبل ٢٠ عاما عندما احتشد قادة العالم في كوبنهاغن للتوصل إلى توافق جديد في الآراء على ضرورة وضع الناس في صميم التنمية. وبينما نشرع في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، نواصل وضع الناس – لا سيما أكثر الفئات ضعفا، مثل النساء، والأطفال، والشعوب الأصلية، والأشخاص ذوي الإعاقة – في صميم التنمية.

والفلبين التي كانت تُعرف يوما ما باسم ”رجل آسيا المريض“، هي اليوم واحدة من أسرع الاقتصادات نموا في آسيا. ولكن التقدم الذي حققناه لن يكون مفيدا للشعب الفلبيني إلاّ إذا طالت فوائد النمو الاقتصادي الجميع، لا سيما الفقراء. وبغية إحداث فرق حقيقي في حياتهم، يجب أن نكون قادرين على توفير الفرص للأفراد والأسر كي ينعموا بالازدهار، سواء عن طريق التعليم أو التوظيف أو الأعمال الحرة. والنمو الشامل والعادل هو منهاج عملنا في الحكم.

وتحقيقا لذلك، إن أحد المشاريع الرائدة للتنمية الاجتماعية في الفلبين هو برنامج التحويلات النقدية المشروطة، ويدعى برنامج بانتاويد باميليانغ للفلبين. إنه برنامج يستهدف الأسر التي هي أكثر عرضة للفقر. ولهذا البرنامج هدفان. الأول تقديم المساعدة الاجتماعية، وتقديم الدعم المالي للأسر الفقيرة جدا بغية تلبية احتياجاتها الأساسية والعاجلة. والثاني تعزيز التنمية الاجتماعية، وكسر حلقة الفقر بين الأجيال من خلال الاستثمار في صحة الأطفال الفقراء وتعليمهم. واعتبارا من آب/أغسطس، كانت هناك ٥ ملايين أسرة تقريبا تستفيد من هذا البرنامج، وهي تضم نحو ٦٠٠ ٠٠٠ أسرة من أسر السكان الأصليين، وأكثر من ٢٢٠ ٠٠٠ أسرة لديها شخص واحد معاق على الأقل. وقد أشاد البنك الدولي مؤخرا بالبرنامج باعتباره أحد أكبر برامج شبكة الأمان الاجتماعي وأفضلها استهدافا في العالم. إذ تم تسجيل معدلات عالية تفوق ٩٥

في المائة من الملتحقين الأطفال بالمدارس؛ والزيارات الصحية للأطفال والنساء الحوامل؛ وحضور دورات التنمية الأسرية.

واستكمالا لبرنامج بانتاويد باميليانغ للفلبين، فإن البرنامج المعدّل للتحويلات النقدية المشروطة يهدف إلى مساعدة الأسر التي تحتاج إلى حماية خاصة، بما في ذلك الأسر الأصلية المتنقلة، فضلا عن الشعوب الأصلية الموجودة في المناطق المعزولة والمنتقصة جغرافيا. ويسعى البرنامج إلى تيسير حصولها على خدمات الصحة والتعليم والخدمات الأساسية الأخرى من خلال المنح المباشرة، وغيرها من خدمات الدعم. واعتبارا من حزيران/يونيه، كانت هناك أكثر من ٠٠٠ ٢١٨ أسرة ناشطة مسجلة، منها ما يزيد على ٠٠٠ ١٦٨ أسرة من الشعوب الأصلية.

وبما أن هناك عددا من الأسر المستفيدة التي يتعين أن تخرج من حالة الكفاف وتنتقل إلى حالة الاكتفاء الذاتي، سيجري تقديم المساعدة من خلال برنامج سبل العيش المستدامة لأكثر من ٠٠٠ ١٧٠ أسرة مستهدفة، وذلك عن طريق توفير الدعم للمشاريع المتناهية الصغر. وسوف تستفيد ٠٠٠ ٢١٠ أسرة أخرى من توفير الدعم لمهاراتها وتلقّي التدريب المهني التقني بغية إعدادها للوظائف المستقبلية.

وبالمثل، تعمد وزارة الرعاية والتنمية الاجتماعية في الفلبين إلى تنفيذ أحكام قانون المواطنين كبار السن أو قانون الجمهورية ٩٩٩٤، أو قانون المواطنين كبار السن الموسّع لعام ٢٠١٠، وهي الأحكام التي تقضي بدفع معاش شهري لجميع المواطنين كبار السن الفقراء على الصعيد الوطني. وسيستهدف برنامج المعاشات التقاعدية ما يزيد على مليون مواطن من كبار السن الذين تبدأ أعمارهم من ٦٠ عاما وما فوق. وسوف تزيد وزارة الرعاية والتنمية الاجتماعية أيضا الدعم المقدّم إلى برنامج التغذية التكميلية، بغية المساعدة على توفير وجبات غذائية إلى أكثر من مليوني طفل دون الخامسة من العمر في دور الحضانة. ومع تخصيص زيادة في الميزانية الوطنية المقترحة لعام ٢٠١٦، ستكون هذه البرامج قادرة على توسيع نطاق تغطيتها، وبالتالي توفير المساعدة للمزيد من الأسر الفقيرة.

وقد حشدت الفلبين موارد إضافية لتنفيذ خطط العمل الوطنية المتعلقة بالصحة، من خلال قانون الإصلاح الضريبي لعام ٢٠١٢. وكانت هذه السياسة الفعالة التي ترمي إلى توليد إيرادات إضافية من بيع المشروبات الكحولية والسجائر لتمويل برامج الصحة العامة سياسة إيجابية بشكل هائل. واعتبارا من تشرين الأول/أكتوبر، أدى هذا الإجراء إلى ما يزيد على ٣ بلايين دولار من الإيرادات الإضافية، متجاوزا توقعات الحكومة بكثير.

مكنت الإيرادات، الحكومة الوطنية من دعم أقساط التأمين الصحي لنحو ١٥ مليون عضو أساسي فقير في عام ٢٠١٤، بعد أن كان العدد ٥,٢ مليون عضو أساسي مسجل فقط في عام ٢٠١٢.

إن الفلبين تؤكد مجددا التزامها بمواصلة إعطاء الأولوية لرفاهية شعبها، لتمكينه من المشاركة في كل العمليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المهمة، بحيث يتمكن الجميع من القيام بدوره، لبناء مجتمع أكثر شمولا وإنصافا واستدامة. ويمكن لكل مواطن أن يكون عاملا من عوامل التغيير، وقوة للخير في بلده أو بلدها، من خلال احترام القانون، ودفع الضرائب، وتربية الأسرة السليمة، ومساعدة المحتاجين. وسيعني ذلك الارتقاء معا، حتى لو تعين علينا تحمل أعباء فقرائنا، إلى غاية تخلصهم من الفقر.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠